علي عبد الله صالح – دراسة تاريخية

1978 –1990

م.م وداد سالم محمد

قسم التاريخ– كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة البصرة

مدخل:-

يتحدث البحث عن شخصية تاريخية سياسية معروفة وهو علي عبد الله صالح الرئيس اليمني الذي حكم اليمن الشمالي من عام 1978م ، وتمت دراسة البحث من عام 1978 الى 1990 وهو عام قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن ، حدثت خلال تلك المدة الكثير من التطورات التاريخية داخل اليمن الشمالي اهمها الصراعات السياسية ، وتوحيد شطري اليمن واقامة دولة واحدة برئاسة علي عبد الله صالح بعد مرحلة من الصراعات السياسية.وهذا ماسنراه في الصفحات القادمة.

علي عبدالله صالح

ولادته ونشأته:–

ولد علي عبد الله صالح في 21 اذار 1942 في قرية بيت الاحمر بمنطقة سنحان[1]. في محافظة صنعاء، نشأ في منزل والده الصغير ،من اسرة ريفية فقيرة تعتاش على الزراعة والرعي ، لذا كانت مهنته رعي الاغنام والزراعة لاسيما بعد وفاة والده وهو لم يبلغ السابعة من عمره ، لذا تكفل عمه صالح برعايته ،انتقل في سن العاشرة الى كنف شقيقه الاكبر محمد عبدالله صالح ،ثم انتهى به المطاف للعيش مع اخيه صالح عبدالله صالح[2].

التحق بالكتاب (المعلامة)[3]، لدراسة القران الكريم في مسجد قرية بيت الاحمر، لكن فترة مكوثه في (المعلامة) لم تتجاوز العامين. لعدم قدرته على دفع مبالغ الدراسة[4].

ويبدو ان علي عبدالله صالح في تلك المرحلة من طفولته بدأ يتاثر كثيراً بالمفاهيم العسكرية، وصارت تبهره الاحاديث والحكايات عن الجندية ، التي كان يتناقلها اخواه(محمد وصالح)اللذان التحقا بصفوف الجيش في اوائل الخمسينات ، فذلك هو طريق الاسرة الفقيرة ومن لم تحض بنفوذ سياسي او قبلي في عهد الائمة ، فالعسكرية تؤمن لهذه الشرائح هيبة نسبية وامان اجتماعي معاشي معقول، وحدث ذات مرة ان رافق اخاه صالح الى محمية قعطبة التي كان مجنداً فيها، فأبدى تلهفاً شديداً للبقاء في معسكر المحمية ولم يتم اقناعه بالعدول عن رغبته الا بشق الانفس ، رغم انه لم يكن يتجاوز سن الحادية عشرة اذ ترسخ الاعتقاد لدى صالح بان الجيش هو خيار الرجوله وطريق الشجاعة لذلك كان دائم التفكير بموضوع التحاقه بالجيش[5].

الطريق الى السلطة :-

سافر علي عبد الله صالح الى صنعاء مع خاله سعيد احمد والتحق بالجيش عام 1958 في سنحان بعد وساطة احد مشايخ سنحان عند مسؤول التجنيد المعين من لدن الامام احمد[6] ، اذ انه حينها كان صغيرا ولم يتجاوز السادسة عشر من عمره وبعد سنتين من التحاقه بسلك الجندية التحق بمدرسة صف ضباط القوات المسلحة عام1960م ، وعندما قامت ثورة 1962 كانت رتبته حينذاك رقيب [7].

وقد التحق علي عبدالله صالح هو وباقي افراد قريته الى القوات الجمهورية بحكم ولائها لحاشد[8]، التي اعلنت تاييدها للثورة،وكان علي عبدالله صالح وقتذاك سائق مدرعة وكلف بحماية مواقع للجيش الجمهوري في صنعاء ،ثم ترقى الى رتبة مساعد، وفي عام 1963 ترقى الى رتبة ملازم ثان ،بمساعدة ودعم من قادة عسكريون ينتمون لحاشد ابرزهم احمد الغشمي[9]، الذي بفضله تمكن من الوصول الى مناصب عليا في الجيش الجمهوري وفي عام 1964 التحق بمدرسة المدرعات وتخصص في فرقة الدروع، وحصل على رتبة ملازم اول عام 1967[10].

هناك من يرى بان تدرجه في المناصب كان انسجاما مع الاوضاع التي كانت آنذاك في اليمن حيث كانت تمنح بعض الدرجات العسكرية والرواتب للجنود للوجاهة القبلية او للتوسط لأستمالة البعض للنظام الجمهوري . فاخذ يتدرج في الرتب العسكرية،حتى شارك في انقلاب عام 1974[11]، لينهي حكم عبدالرحمن الارياني[12]، الذي كان الرئيس المدني الوحيد من حكام اليمن،وبحكم ان الغشمي كان احد مدبري الانقلاب ومن المقربين من

ابراهيم الحمدي حينها ،فقد عينه الحمدي مشيراً للقوات المسلحة فقام بدوره بتعيين علي عبدالله صالح حاكماً عسكرياً على تعز برتبة رائد،هذا المنصب وعلاقته بأحمد الغشمي مكنا علي عبد الله صالح من الاقتراب من دائرة صنع القرار السياسي[13]، في البلاد وبدأت حكومة الحمدي ببطء ولكن بخطى ثابته في بناء مؤسسات مدنية وتنفيذ برامج انمائية،اتجه الحمدي بعد وصوله الى السلطة نحو بناء الجيش فأسس معسكر العمالقة في ذمار وبلغ عدد افراده اكثر من خمسين الف من الضباط والصف والجنود ،واسند قيادته الى اخيه عبدالله الحمدي ،ولكون الجيش اليمني بوجه عام متأثرا بالانتماءات والولاءات القبلية فقد ركز الحمدي على توحيد الجيش ،توحيدا كاملا واعادة بناء القوات المسلحة والامن ،واتخذ اسلوب الحوار بديلا عن المحاكمات والاعتقالات .وبدا الحمدي يعيد النظر في القوى المحيطة به ،حيث اصدر قرارا بأقصاء ال بيت ابو لحوم(الرائد على ابولحوم،والرائد محمد ابو لحوم)عضوي مجلس القيادة من القوات المسلحة وانصارهما من الضباط،ثم قام باقصاء المقدم مجاهد ابوشوارب، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة اليمني والمقرب من الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس الشورى.وخضعت هذه التصفية لأبرز اعضاء مجلس القيادة لتفسيرات عديدة منها ان هذه العناصر التي تم تصفيتها كانت تهدف الى استرضاء المملكة العربية السعودية ،وهناك راي اخر يرى ان ذلك كان نوعا من التكتيك للتقليص من النفوذ القبلي[14] .

وفي 25 شباط عام1975 اصدر الرئيس الحمدي قرارا باقالة محسن العيني وكلف عبدالعزيز عبد الغني بتشكيل وزارة جديدة ،كما عين المقدم احمد حسين الغشمي خلفا لمجاهد ابو شوارب ،وكانت حملة التطهير هذه للضباط الموالين للقبائل ،واستطاع الحمدي ان يخلق قيادات قبلية جديدة منافسة ،وكون مؤتمرات قبلية معارضة وموالية للقيادة السياسية العليا ووعد باجراء انتخابات برلمانية جديدة .ووقف الحمدي وجها لوجه امام ثلاث قوى متباينة في الافكار والمصالح وهي التيار الاول:قوى القبائل ،التي شعرت بتهميش وجودها في ممارسة السياسة الداخلية ،وانضوى الى صفوف القبائل كل مشائخ اليمن الذين تقلص نفوذهم ورفعت وصاياهم وعملوا على توحيد صفوفهم لمواجهة سياسة التحديث التي اعلن عنها الحمدي ،وبدأ الحمدي يعمل على تنفيذ مشاريعه من خلال اللجان التصحيحية وهيئات التعاون الاهلي والخطة الخمسية الاولى (77–82) والتي تعد اول خطة للتنمية في اليمن والتي اعلن عنها في 13 حزيران 1977،التيار الثاني وهو التيار المحافظ، والذي يرى ضرورة الحفاظ على الطابع التقليدي القديم في الامور السياسية ويرى اصحاب هذا التيار ان الديمقراطية لعبة غير مامونة الجانب خاصة وان تجربتها في العالم العربي لاتنفع ، ومن ثم فانهم يفضلون الاخذ بنصائح الجيران والاعتماد عليهم لاسيما المملكة العربية السعودية التي كانت تبحث لها عن نفوذ فعلي من خلال شخوص يكون لهم دورسياسي

فعال داخل السلطة في اليمن .التيار الثالث وهي العناصر البعثية ذات الطابع القبلي ويقف وراءها محسن العيني يسانده بيت ابو لحوم وهم يتمتعون بمركز قبلي منافس لقبيلة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر ،وكانوا يعارضون مايطلقون عليه تدخل الجيران.كما خاض الحمدي معارك حاسمة مع قبائل بني حشيش الغربية من صنعاء واستطاع ان يفرض سلطة الدولة المركزية هناك[15]. وكوّن حكومة من التكنوقراط[16]، وبدأ بتنحية زعماء القبائل وقطع الحمدي المرتبات الشهرية التي يتلقاها مشايخ حاشد من الاسرة السعودية الحاكمة[17].

لم تكن كل شرائح المجتمع سعيدة بتوجهات الحمدي ومحاولته تغييب البنى التقليدية السائدة ، وتم اغتياله بظروف غامضه في 11 تشرين الاول عام 1977م لم يبت فيها لحدالان الا ان اصابع الاتهام توجهت الى احمد الغشمي[18].

ربما لأعتبار كونه من حاشد تلك القبيلة التي قطع عنها الحمدي المرتبات الشهرية التي كانت تدفعها السعودية لها،لاسيما انه بعد اغتيال الحمدي[19] ، اعاد الغشمي المرتبات الشهرية .بعد توليه المنصب الرئاسي[20].

بدأ الغشمي يتخذ اجراءات اصلاحية كان اولها اعادة مجلس الشورى ،حيث اصدر اعلانا دستوريا بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي من 99 شخص في 6 شباط 1978 وفي 23 نيسان 1978 تم انتخاب المقدم احمد حسين الغشمي رئيسا للجمهورية وقائدا عام للقوات المسلحة، وفي اواخر ايار 1978 تم تشكيل الحكومة برئاسة عبدالعزيز عبدالغني ، وفي اول حديث للرئيس الغشمي اكد على انه لايسمح بعودة الولاءات القبلية داخل القوات المسلحة وان ولاؤها سوف يظل فقط للسلطة المركزية حتى تتمكن من اداء دورها الوطني[21].

ولم تمض ثمانية اشهر من حكمه حتى أُغتيل بحقيبة مفخخة لايُعرف مصدرها، في مكتبه في 24 حزيران 1978 [22]. واتهمت صنعاء عدن بتدبير الحادث حيث فسر اغتيال الغشمي بأنه رد على اغتيال الحمدي الذي عمل على توطيد العلاقات بين شطري اليمن ووصفت صنعاء الحادث بانه يتنافى مع العرف الدولي والمبادىء الانسانية ونفت حكومة عدن انذاك الاتهامات التي وجهتها سلطات صنعاء بتدبير عملية الاغتيال ،ولكن حكومة عدن لن تقدم أي تبرير للشحنة الناسفة التي كان يحملها مندوبها[23].

وقدمت حكومة صنعاء شكوى الى الجامعة العربية تطلب فيها التحقيق في حالة الاغتيال[24] ،وقد اقرت الجامعة العربية في اجتماعها الطارىء في 1-2تموز عام 1978م الذي عقد بناء على طلب من حكومة صنعاء مقاطعة عربية جماعية لحكومة عدن، حيث اتفق على تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين دول الجامعة العربية واليمن الديمقراطي، كما قرر المجلس وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها

الدول العربية الى عدن على اعتبار ان العمل الذي اقدمت عليه اليمن الديمقراطية يتنافى وروح احكام ميثاق الجامعة العربية.واصبح النظامان على شفا حرب جديدة واخذت التغيرات الداخلية تساعد على المواجهة [25].

ويذكر علي عبدالله صالح، الذي كان حينها قائد للواء تعز، عن حادثة مقتل الرئيس الغشمي في 24 حزيران 1978 بفعل الحقيبة الدبلوماسية الملغومة، انه تلقى يومها اتصالا مفاجئا بالراديو من ضباط من امن القيادة في صنعاء يبلغوه انه وقع حادث انفجار في القيادة من دون ذكر أي شي اخر ،وتبادر الى ذهنه الى ان هناك حركة انقلابية كما يذكر ايضا عن ذلك اليوم الذي كان فيه في تعز ويقول :((كان البرنامج المعد لذلك اليوم ان ياتي من صنعاء الى تعز رئيس الاركان المقدم علي صالح الشيبه ليوزع معي الاوسمه على ضباط الصف والجنود من معسكرخالد في منطقة المفرق واذا بنا نفاجأ باتصال من برج صنعاء يطلب من الطائرة التي كانت تقله وهي نوع داكوتا العودة الى صنعاء لكننا اقنعنا قائد الطائرة بالهبوط في المفرق حتى اتمكن من الذهاب معهم الى صنعاء ، وعندما عادت الطائرة بنا الى مطار صنعاء كنت حذرا وحائرا لأنني توقعت ان يكون المطار محاصرا بحكم وقوع محاولة انقلابية لكنني وجدت الحركة في المطار عادية،وفي صنعاء جرى اتصال بيني وبين القيادة حيث طلب مني الضباط المجتمعون هناك المجيء بسرعة للمشاركة في الاجتماع الذي كان منعقدا ويضم قادة كافة الفروع والأسلحة مع رئيس مجلس الشعب ،التأسيسي القاضي عبد الكريم ألعرشي ورئيس مجلس الوزراء عبدالعزيز عبد الغني ،وعندما وصلت سألتهم عما حصل فرووا لي القصة وأدركت للمرة الأولى حقيقة ماحدث)) ويروي علي عبد الله صالح ماجرى في الاجتماع المذكور((شاركت في الاجتماع وسألتهم ماالعمل؟ ثم اقترحت بان تسند الرئاسة الى الأخ عبد العزيز عبد الغني ولكنه رفضها،وقال بعض الضباط نختار رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي ألعرشي ولكن القاضي قال بما ان الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة فانني اطالب بتعديل دستوري، قلنا له ان الوقت لايسمح الان،كما ان المجتمعين هنا لايملكون صلاحيات ذلك، ثم ابدى احد الضباط وهو المقدم عبدالعزيز البرطي نائب رئيس الاركان مقترحا بترشيح رئيس الاركان الشيبة ليكون رئيسا للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة فاعلن الشيبة موافقته لكن مقترحا جاء من القاعة يسال لماذا لايشكل مجلس جمهوري))[26] .

كما يذكر علي عبدالله صالح بانه تقدم باقتراح بتشكيل مجلس رئاسة مؤقت من اربعة اشخاص ينتخبهم المجتمعون الى ان يتم انتخابهم من قبل مجلس الشعب التاسيسي وصوت الحاضرون لصالح هذا المقترح وخوفا من الجدل الكبير حول اسماء المرشحين قدم مقترحا ينص ((على ان يكون المجلس الرئاسي المؤقت من رئيس مجلس الشعب التاسيسي ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الاركان ، ويختار المجتمعون الشخص الرابع من بينهم

،فقدم المقدم محمد ضيف الله قائد القوات الجوية انذاك اقتراحا باسمي لأكون الشخص الرابع في مجلس الرئاسة فصوت عليه المجتمعون بالاجماع واتفقنا على ان يكون القاضي العرشي رئيسا لمجلس الرئاسة المؤقت واستمر هذا الحوار والجدل من الساعة 12 ظهرا حتى الخامسة عصرا)). وفي اليوم التالي اصدر العرشي قرارا بتعيين علي صالح الشيبة قائدا عاما للقوات المسلحة وقرارا اخر بتعيين علي عبدالله صالح رئيسا للاركان وترقيته الى رتبة مقدم ،وفيما انهمك العرشي وعبدالغني بترتيب الاوضاع في الجهاز المدني اتجه الشيبه وعلي عبدالله صالح لأدارة اوضاع القوات المسلحة ومحاولة لملمة صفوفها[27].

وبعد اسبوعين من حادثة اغتيال الغشمي بدأت المشاورات للاعداد لأنتخاب رئيس الجمهورية فألى جانب الاسباب الدستورية فان الاوضاع العامة لم تكن لتحتمل أي انشقاق او صراع بين العسكريين والمدنيين، اضافة الى احتمالات المواجهة المسلحة مع الشطر الجنوبي ولذلك كانت الظروف تقتضي ان تكون السلطة بيد العسكريين ،ولم يتبق الا تحديد اسم المرشح للرئاسة ولم يكن هناك الا احد الخيارين هما القائد العام او رئيس الاركان وفي يوم 17 تموز 1978 دعا القاضي عبدالكريم العرشي مجلس الشعب التاسيسي للانعقاد بصفته رئيس المجلس ، وقد قرر مجلس الشعب التأسيسي في جلسته المنعقدة اسناد مهام رئاسة الجمهورية الى علي عبد الله صالح [28].

وبعد ادائه لليمين الدستورية ، القى كلمته امام مجلس الشعب الدستوري موضحاً فيها برنامجه السياسي :((فأنني لأعاهد الله واعاهد شعبنا اليمني على النهوض بالمسؤولية الجسيمة التي كلفتموني بها ...)) واضاف قائلاً: ((بأسم اخوانكم في القوات المسلحة سنضرب بقوة وقسوة كل من يريد المساس من سيادتنا واستقلالنا....)) كما اوضح علي عبد الله صالح في برنامجه السير على طريق الوحدة اليمنية:((كما اننا نؤمن ايماناً عميقاً وراسخاً بوحدة شعبنا اليمني . ولن نتردد عن بذل كل الجهود في سبيل تحقيق تلك الامنية الوطنية الغالية مهما كان ارهاب ودناءة السلطات المتحكمة على شعبنا في الشطر الجنوبي من الوطن ...)) [29].

كما اوضح انه سيسير على سياسة الرئيس الاسبق احمد الغشمي فيما يتعلق بسياسته الخارجية :((وفي مجال سياستنا الخارجية سأمضي وفق النهج الذي نهجه الرئيس الراحل المقدم ، احمد حسين الغشمي رحمه الله ، وسأعمل على تطوير علاقتنا بالاشقاء وبالاصدقاء لما يخدم مصلحتنا والمصالح المشتركة ...))[30].

سياسة علي عبدالله صالح الداخلية بعد توليه الحكم :-

كان علي عبدالله صالح يبلغ من العمر 36 عاماً عند توليه للسلطة، في ظروف سياسية واقتصادية صعبة وكان هو يدرك هذا الامر: ((كنت اشعر بصعوبة المهمة واعرف ان فقداني لحياتي سيكون في اية لحظة))[31].

ومن هذه الظروف السياسية : المحاولة الانقلابية الناصرية عام 1978م، فبعد اقل من ثلاثة اشهر على وصوله لدفة الحكم وقعت محاولة انقلابية داخل صنعاء ،قام بها التنظيم الناصري بجناحيه المدني والعسكري بقيادة عيسى محمد سيف الامين العام للتنظيم الناصري آنذاك [32]. ومجموعة اخرى من الناصريين للاستيلاء على السلطة ،التي فقدوها مع اغتيال الرئيس ابراهيم الحمدي الذي اقام معهم تحالفا وثيقا[33]،ومكنهم من العديد من المواقع المدنية والعسكرية الهامة في السلطة الا انها فشلت وتم اجهاضها واعتقال من شارك فيها[34]، واعدامهم[35].

وقد لجأت الكثير من القوات الانقلابية والقبائل الموالية لها وأُسرهم الى الجنوب بعملية نزوح جماعي كبيرة هرباً من البطش من لدن نظام صنعاء آنذاك ،وأستقبلتهم عدن باعتبارهم مناضلين تقدميين ، وشكلت فيما بعد في عدن فصائل مناهضة لنظام اليمن الشمالي من تلك المجاميع الوافدة، ومن هذه التنظيمات جبهة 13 يونيو للقوى الشعبية ، والجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية[36].

وقد قدمت لهم حكومة اليمن الجنوبي كل التسهيلات والدعم العسكري والمادي لهذه الجبهات المسلحة لأسقاط نظام اليمن الشمالي ، أذ أصبح لهم معسكرات وإذاعة خاصة بهم تبث من عدن[37].

كان ذلك الانقلاب الفاشل اول تجربة لعلي عبدالله صالح ،جعله ينظر بكثير من الشك للتنظيمات السياسية الموجودة على الساحة ، يبدو ان علي عبدالله صالح فضّل اتباع نظام الحزب الواحد واستخدام سياسة مركزية تمكنه من السيطرة على الاوضاع في اليمن انذاك كانت الدافع الاساسي له في بداية حكمه. وايا كان السبب والدافع فقد شكل علي عبدالله صالح لجنة الحوار الوطني على خلفية الحركة الانقلابية السابقة الذكر ،واصدر قرارا جمهوريا بذلك رقم(5) في تاريخ 27 ايار 1980. ينص على تشكيل لجنة للحوار الوطني مكونة من51 عضوا من المثقفين والمفكرين واعضاء مجلس الشعب التاسيسي ومن القوى والاتجاهات الوطنية ، حيث شمل كل الاحزاب والقوى السياسية التي كانت موجودة بصورة غير رسمية ولكنها موجودة فعلا، وكانت مهام اللجنة تنحصر في وضع مشروع ميثاق وطني ،وتقّصي اراء المواطنين فيه عبر مؤتمرات مصغرة،او من خلال استمارات استبيان على ان يتم عرضه في صيغته النهائية الى الشعب للاستفتاء عليه، وبعد حوارات مكثفة لهذه اللجنة مع كافة القوى والفعاليات الوطنية في الداخل والخارج .استمر حوار اللجنة اكثر من عامين (1980–1982) عملت

خلالها على اعداد مسودة الميثاق الوطني،بعد ان قامت هذه اللجنة بتوزيع استمارات الاستبيان على فئات الشعب اليمني ، ثم رفعت ذلك المشروع (الميثاق الوطني) الى علي عبدالله صالح [38].

بعد ذلك اصدر قرار جمهوري في 31 اذار 1982 تضمن تكليف لجنة الحوار الوطني بالتحضير لعقد مؤتمر شعبي عام لأقرار الصيغة النهائية للميثاق الوطني ،كما اصدر قرار جمهوري رقم 19لسنة 1982 بشان تأسيس المؤتمرالشعبي العام وتحديد عضويته بألف عضو يمثلون الشعب ،على ان يتم انتخاب 70% من اعضائه من قبل المواطنين انتخابا حرا، وتعيين30% من قبل الدولة، وذلك لمراجعة مشروع الميثاق الوطني في ضوء نتائج استمارات الاستبيان واقراره في صيغته النهائيه وتحديد اسلوب العمل لتطبيقه ، وفي الفترة من 24-29 اب 1982 عقد المؤتمر الشعبي العام مؤتمره التاسيسي الاول بحضور علي عبدالله صالح راعي المؤتمر ،في كل جلساته،واختتم المؤتمر اعماله باتخاذ عدد من القرارات منها:-

1-اقرار الميثاق الوطني بعدالاستفتاء عليه .

2-اعتبار ان المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية العربية اليمنية الذي يضم كل التيارات السياسية.

3-انتخاب علي عبدالله صالح امينا عام للمؤتمر الشعبي العام .

4-اقرار النظام السياسي للمؤتمر وتكويناته المنبثقة عنه وهي (المؤتمر الشعبي واللجنة الدائمة التي تتكون من 75 عضوا منتخب و25 بتعيين القيادة ،والمؤتمرات الفرعية في المحافظات واللجان الفرعية).كما اعطت المحاولة الانقلابية الناصرية الضوء الاخضر لعلي عبدالله صالح للقيام باستبعاد قيادات الجيش والامن من العناصر الحزبية التي تدين بالولاء للحزب قبل الوطن ،وفعلا تم ابعاد الكثير من قيادات الجيش واستبدالها بقيادات موالية له، كما اتجه الى اصلاح واعادة بناء المؤسسة العسكرية وبناء جيش قائم على الحداثة والعلم وتسليحة باحدث الاسلحة وفتح ابواب الكليات العسكرية المختلفة ،والاخذ بزمام التحديث نحو جيش متقن للعلوم واستخدام احدث الاسلحة [39].

ومن اجل تسليح جيشه اتجه الى اقامة علاقات متوازنة مع الدول الاقليمية ومع دول المعسكرين الراسمالي والاشتراكي ، انذاك فكانت الصيغة التوازنية في علاقات اليمن الشمالي الخارجية تجاه كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سمحت لليمن الشمالي الى حد كبير لتفادي الاثار السلبية التي صاحبت اشتداد حدة الحرب الباردة بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وانتكاسة الوفاق بين المعسكرين الراسمالي والاشتراكي في تلك

المنطقة نهاية السبعينات من القرن الماضي ، كما سمحت كذلك بالحصول على اسلحة ومعونات فنية واقتصادية من هاتين القوتين المتصارعتين [40]. وقد نجحت هذه السياسة في كسر احتكارالسلاح من خلال اتباع سياسة تنويع مصادر السلاح، وبذلك تحررت اليمن من الوقوع تحت هيمنة دولة او كتلة تحتكرالسلاح وتمنحه اوتمنعه بشروط تخدم مصالحها واهدافها السياسية وبالاسعار التي تريدها [41].

وقد اكد ذلك علي عبد الله صالح في تصريحه لصحيفة النهضة الكويتية ، في حديثه عن تنويع مصادر الاسلحة ((نحن نحرص على تنويع مصادر الاسلحة والذي اخذت به كثير من الدول النامية خشية الوقوع في مأزق لاتحسد عليه في المستقبل وهناك تجارب كثيرة في هذا المجال ....وطبعاً فان علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي علاقة تاريخية وهي علاقات جيدة الى حد كبير [42].

اما فيما يتعلق بنظام الحكم والسلطة فقد عمدعلي عبد الله صالح الى اتباع سياسة هدف منها احتواء معارضيه من خلال ارضاء المدنيين ووصولهم الى المناصب العليا في السلطة، اذ عين القاضي عبدالكريم العرشي نائبا لرئيس الجمهورية اضافة الى موقعه كرئيس لمجلس الشعب،وكان بذلك اول مدني يتولى هذا المنصب بعدالتحول من الحكم المدني الى الحكم العسكري فاعطاهم شعور بانهم شركاء في صنع القرار [43].

صالح علي عبدالله صالح والاقتصاد:-

كانت اليمن تفتقر لوجود البنية والهياكل الاساسية[44]، التي توفر قاعدة اساسية لأحداث تنمية شاملة بالاضافة الى شحة الموارد والامكانات المادية والنقص الكبيرفي القوى البشرية المؤهلة والقادرة على احداث التنمية[45] ، وكانت الخطة الخمسية للسنوات(1975-1981) هي اول خطة للتنمية[46] ، والتي استهدفت استثمارات اجمالي قيمتها(15971)مليون ريال ،نفذ منها (11558)مليون ريال بنسبة تنفيذ (72.4%) توزعت على الانشطة الاقتصادية المختلفة ، كما ان الخطة ركزت على انشطة الهياكل والبنى والخدمات الاساسية والخدمات العامة، حيث حظيت بأولوية في تنفيذ الاستثمارات الثابتة ، بينما تأخرت هذه الاولويات بالنسبة للأنشطة الانتاجية(الزراعية،الصناعات التحويلية والاستخراجية)[47] .

وفي عام 1982م بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (1982-1986) وفي هذه المرحلة تم التركيز على البنية المادية للانتاج ،وفي هذه الخطة نالت الزراعة الاهتمام الاساسي باعتبارها قاعدة الاقتصاد الوطني، كما

ركز ايضا على الصناعة التعدينية ، ويساعد ذلك على زيادة انتاج السلع لسد حاجات السكان ، ومواد الخام للفروع الصناعية النامية ، كما تم في هذه الخطة الاهتمام بأعداد وتاهيل الكادر الوطني ، ولم تختلف مصادر تمويل الخطة الخمسية الثانية عن مصادر تمويل الخطة الخمسية الاولى ، حيث شكلت القروض والمساعدات المقدمة من الدول الاجنبية والشركات الدولية مصادر تمويل كلا الخطتين [48].

وفي عام 1987م بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للسنوات (1987-1991) التي استهدفت توجيه الجزء الاكبر من الاستثمارات الكلية لتنمية الطاقات الانتاجية في القطاعات السلعية والخدمات الانتاجية المرتبطة بها لزيادة معدلات نموالانتاج والدخل وبلغ اجمالي الاستثمارات الكلية (38582) مليون ريال موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وقدخصصت نسبة(64.72) من الاستثمارات الكلية لزيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستويات تشغيلها في القطاعات السلعية ،الزراعية ،التعدين ، النفط[49]، الصناعات التحويلية والغاز،الكهرباء، المياه ،البناء والتشييد، الخدمات الاقتصادية.كما خصص مانسبته (35.28%) من اجمالي الاستثمارات الكلية للخدمات العامة المركزية منها والمحلية[50].

فقد اعطت هذه الخطة اولوية لتطوير القطاع الزراعي والثروة السمكية وصولا الى الاعتماد على الذات وتحقيق الامن في مجال الغذاء،واولت الخطة اهتماما بالغا لقطاع النفط من خلال تكثيف اعمال التنقيب والاستكشاف لمكامن النفط والغاز الطبيعي ،واستهدف الاهتمام بالنفط ايجاد بدائل لايرادات الدولة في ضوء انخفاض عوائد العاملين في الخارج ،وتضاؤل المتحصلات من القروض والهبات والمساعدات الخارجية المختلفة .وركزت الخطة على تنمية الموارد البشرية من خلال التوسع في مستويات التعليم والتدريب الفني والمهني ،وكذلك تحفيز قطاعات الانتاج السلعي على زيادة الانتاج وخفض تكاليفه[51] .

ويبدو ان هذه الخطة لم تحقق اهدافها الاقتصادية ، لاسيما انه تم التركيز على الانفاق العسكري والامني ،فقد اظهرت بيانات 1987 ان الانفاق العسكري والامني في اليمن الشمالي وصل الى 30%، وهي نسب عالية جدا تدل على استنزاف الجانب العسكري والامني لجزء كبير من الموارد المحدودة اصلا، وذلك على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة ،وفي العام نفسه سجلت نسبة العجز منسوبة الى الناتج الاجمالي في اليمن الشمالي14 % ووصلت نسبة اعتماد اليمن الشمالي على الموارد الخارجية الى حوالي 30% لتغطية العجز في الميزانية اما الباقي فقد اعتمدت اليمن الشمالي لتغطية العجز على النفط الذي بدا تصديره [52] بكميات محدودة عام 1987م، وقدرت حصيلته بحوالي 4536 مليون ريال عام 1988م، شاملة حصة الشريك الاجنبي ، أي مايوازي 450 مليون ريال ، ثم وصلت الى 540 مليون ريال عام 1989م[53].

وعلى صعيدالتضخم فقد وصل معدله عام 1989م الى نسبة 12% ، سعت اليمن الشمالي الى تغطية العجز باصدار نقدي جديد ، وقد عانى اليمن الشمالي من الدين الخارجي الثقيل الذي بلغ نسبته نحو 3 بلايين دولار ، وتصل نسبة الدين الى الناتج القومي الاجمالي 80 % [54].

واجه اليمن الشمالي ازمة اقتصادية ،بسبب عدم قدرة الخطط التنموية على تحقيق اهدافها ، لاسيما في ضوء ندرة الموارد المتاحة ذاتيا وتقلص الموارد البديلة الاتية من مصادر خارجية بما جسد العجز في استمرار اية جهود تنموية [55].

وقد انعكست الأزمة الاقتصادية في انخفاض قيمة العملة في الشطر الشمالي ، حيث انخفض سعر الريال اليمني من 9،8 ريال يمني للدولار العام 1987 الى حوالي عشرين ريالا للدولار الواحد عام 1990، كما تعرضت تحويلات العمالة اليمنية–الشمالية في الخليج الى التقلص الشديد ، وعلى سبيل مثال هبطت قيمة التحويلات من العاملين المغتربين الشماليين الى 355 مليون دولار عام 1989 بالمقارنة برقم قياسي وصل الى 1،2 بليون دولار عام 1982م[56].

فاليمن عانى مشكلات اقتصادية كبيرة تتمثل في الديون وشح النقدالاجنبي ونظام مصرفي غير متطور بدرجة كبيرة وبنية اساسية ضعيفة وشيوع ظاهرة تهريب السلع والبضائع الغذائية والكهربية ،ويصل حجم تجارة التهريب الى اكثر من 2 بليون دولار سنويا، لاتستطيع الدولة الحصول منها على اية حصيلة جمركية،فضلا عن ان التهريب يعمل على استنزاف جزء كبير من حصيلة النقد الاجنبي المحدود اصلا ، ويشجع رؤوس الاموال على التوسع في عمليات التهريب– نظرا لعوائدها الكبيرة– وبالتالي عدم الدخول في انشطة انتاجية واستثمارية حقيقية[57].

وعودة الى الخطة الخمسية الثالثة، فقد توقف العمل بمشروع الخطة ليجري العمل بعد قيام الجمهورية اليمنية بتنفيذ برامج استثمارية سنوية ، علما بأن ظروف المرحلة الانتقالية وما صاحبها من ازمات سياسية قد حالت دون تحقيق نتائج ايجابية تذكر لتلك البرامج [58].

علاقته مع اليمن الجنوبي 1978-1990

اما بالنسبة لعلاقة علي عبدالله صالح مع اليمن الجنوبي فتعد حرب عام 1979م هي اول مواجهة مع اليمن الجنوبي . في عهده ولفهم اسباب هذه الحرب لابد من الرجوع الى الفترة السابقة بدءاً من حادث اغتيال

الرئيس احمد حسين الغشمي رئيس الشطر الشمالي في حزيران 1978 ، فان اغتياله والاتهامات الموجهه للشطر الجنوبي باغتياله، جعل من الطبيعي ان تسود اجواء المواجهة والتوتر بين البلدين[59].

حيث اتهم سالم ربيع علي[60] بمسؤوليته عن ذلك الحادث. وزاد من حدتها توظيف كل نظام للجماعات المعارضة في مواجهة النظام الأخر،كما لاحظنا ذلك سابقاً ، مما خلق وضعا متوترا على الحدود،ورافق هذا التوتر عودة أطروحات تحقيق الوحدة بالحل العسكري واستخدام القوة، ومحاولة استغلال حالة الصراع السياسي الناشبة في قيادة الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب .الأكثر من ذلك

تكاثرت تلميحات كثيرة من لدن قوى إقليمية في الجزيرة العربية بالاستعداد لتقديم الدعم والمساندة للنظام في الشمال في حالة اندلاع اية مواجهة محتملة مع الشطر الجنوبي خصوصا في ضوء تحليل صعود عبد الفتاح اسماعيل[61] الى قمة السلطة في الحزب والدولة واعتباره مؤشراً لمزيد من تشدد النظام في الجنوب ،ومزيد من الافساح في المجال للتدخل السوفياتي في شؤون المنطقة[62]، في الوقت نفسه تزايدت عزلة النظام عربيا اثر قرار الجامعة العربية بتجميد العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين دول الجامعة العربية واليمن الديمقراطي ووقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية الى عدن ،نظرا لأن العمل الذي اقدمت عليه اليمن الديمقراطي(أي عملية الاغتيال التي اتهمت بها اليمن الجنوبي) يتنافى وروح الميثاق [63].

هذه الأسباب أدت الى حدوث مناوشات على الحدود بين الطرفين تطورت بعدها الى صدام عسكري بين الطرفين[64] استمر لمدة ثلاثة أسابيع[65] ،حيث قامت القوات الجنوبية والفصائل التي نزحت من الجمهورية العربية اليمنية[66]. بالهجوم والزحف على المناطق اليمنية لتسقطها من ثلاث جهات وهي الجهة الغربية (باب المندب) والجبهة الوسطى (يافع) والجبهة الشرقية (شبوة) ويبدو ان الجيش الجنوبي في الكثير من المواقف كان يدخل المناطق اليمنية بدون قتال يُذكر،اذ كانت القوات اليمنية تترك مواقعها وتنسحب بشكل غير منظم ومخالفة لتعليمات وأوامر قياداتها العليا في صنعاء[67] ، في تلك الفترة كانت صنعاء تحاول ان توحي بانها تتعرض لعدوان خارجي يسمح لها بدعوة دول اخرى من بينها السعودية للتدخل الى جانبها ، اما حكومة عدن فكانت تحاول وبالطرق الدبلوماسية سد كل المنافذ امام حكومة صنعاء وذلك من خلال مبعوثين الى الدول العربية يحملون رسائل توضحية لحقيقة الموقف بين شطري اليمن ولم تستثن السعودية من هذا التحرك بل ذهب اليها وزير الخارجية محمد صالح مطيع مرتين خلال يومين وصنعاء من جانبها تحركت بنفس الاتجاه لأتهام عدن بالعدوان[68].

وفي نطاق التحرك اليمني لشرح وجهة النظر لكلا البلدين من الاحداث الجارية تسلم امير الكويت جابر الاحمد الصباح[69] رسالتان من الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح اسماعيل تتعلقان بتطورات الاحداث على حدود البلدين[70].

وبدأ التحرك العربي اذ شكلت الدول العربية(العراق ،سوريا، الاردن) لجنة للوساطة لأنهاء الخلاف والتوتر بين البلدين نتج عنها الاتفاق بين الشطرين في الاول من اذار عام 1979م على وقف اطلاق النار والعمل على سحب القوات المسلحة للطرفين وتوفير المناخ الامثل لأستكمال العمل الوحدوي توقف بنشوب الصدام المسلح بينهما [71] كما جاءت المبادرة الخليجية الاولى حيث دعت الى اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين في الرياض لأنهاء النزاع بين الطرفين وتلى ذلك اعلان الامين العام لجامعة الدول العربية لأجل عقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في الكويت لبحث مسالة النزاع المسلح بين اليمنيين [72] . فتم عقد الاجتماع في الموعد المحدد له في في الخامس من اذار عام 1979م[73] ،استغرق اجتماع الجامعة يومين من 5-6 اذار 1979م من المناقشات المتصلة بين الوزراء المشتركين كان اخرها الاجتماع الاخيرالذي امتد عشر ساعات متواصلة انتهت بعدها الاجتماعات بإقرار قرار من تسع نقاط تضمن الموافقة على وقف اطلاق النار المبرم في اول اذار[74]، وانسحاب القوات المسلحة خلال مدة اقصاها عشرة ايام ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ، ووقف الحملات الاعلامية ،كما نصت القرارات على فتح الحدود واعادة العلاقات الطبيعية، وتشكيل لجنة متابعة من عدد من وزراء الخارجية الدول الاتية(الاردن ، الامارات ، الجزائر ، سوريا، العراق ، فلسطين، الكويت) للأشراف على تنفيذ القرار ، والدعوة الى حوار بين الحكومتين على مستوى القمة للعمل على اعادة الاوضاع الى طبيعتها، وبما يحقق تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس[75] .وابدى الطرفان ارتياحهما لقرار الجامعة والتزامهما بقرار وقف اطلاق النار[76].

ووفقاً للقرارات السابقة تم لقاء القمة اليمني في الكويت في 30 اذار عام 1979م ،وصدر عنه مايعرف باتفاق الكويت ،وبعد مقدمة تضمنت التعبير عن((ايمان الطرفين بقضية الوحدة اليمنية)) اتفق الطرفان على ماياتي:-

1- ان تقوم اللجنة الدستورية باعداد مشروع دولة الوحدة خلال فترة اربعة اشهر وبمتابعة من الرئيسين.
2- وبعد الانتهاء من ذلك يلتقي الرئيسان اليمنيان لأقرار الصيغة النهائية له تمهيدا لعرضها على مجلسي الشعب في الشطرين .
3- ان يشكل لجنة وزارية للأشراف على الاستفتاء العام على الدستور.

4- ان الطرفين يقران التقيد والالتزام الكامل باتفاقيتي القاهرة وطرابلس لعام 1972.

كما تضمن الاتفاق اقرار تشكيل لجنة وزارية في كل شطر للاشراف على الاستفتاء العام على الدستور بعد الانتهاء منه .كما انه اوقف الاعمال العسكرية ،واعاد مرة اخرى عملية الوحدة الى واجهة الاحداث[77].

كان هذا البيان بداية العمل نحو اتخاذ الخطوات المؤدية الى تحقيق الوحدة ، استمرت بعدها عقد اللقاءات بين المسؤولين في الشطرين وعلى مختلف المستويات [78].لأزالة كافة الاختلافات والمعوقات التي تعترض مسار الوحدة ، حيث عقد في صنعاء لقاء بين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد[79] ، رئيس وزراء اليمن الجنوبي في عام 1979م ،نتج عنه التوصل الى عدد من الاجراءات الوحدوية ومنها تمديد الفترة الزمنية لأعمال اللجنة المشتركة في المهام المناطة بهم وبذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الشطرين ، والتنسيق بين خطتي التنمية ، والعمل على تشجيع رؤوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية التي تهدف الى تنشيط التجارة بين الشطرين ،وتعميق الصلات الشعبية والتنسيق في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية التي يشارك فيها الشطران[80].

كما عقد لقاء اخر في عدن في الفترة من 3-6 ايار 1980 بين رئيس وزراء الشطر الشمالي عبدالعزيز عبد الغني ورئيس وزراء الشطر الجنوبي علي ناصر محمد وكان من نتائجه: انشاء شركة يمنية للنقل البحري واخرى للنقل البري، وزيادة دور الجهاز المصرفي لخدمة التبادل التجاري بين الشطرين وتكليف البنوك المركزية بالمتابعة ودراسة الوحدة النقدية والنظام المصرفي والهيئات التنفيذية الخاصة بالمصارف،التنسيق بين جهات الاختصاص في الشطرين لتوحيد الاحصاءات المختلفة والتنسيق بين خطط التنمية، تكوين شركة سياحية يمنية مشتركة ، وكذلك اقامة مشاريع الفنادق اليمنية المشتركة والدخول مع طرف ثالث لتمويل هذه المشاريع ، اقامة معارض مشتركة للمنتجات ذات المنشأ اليمني في الشطرين بشكل دوري[81].

شهدت علاقة الشطرين منذ مطلع الثمانينات استقراراً سياسياً وذلك بعد ابعاد عبد الفتاح اسماعيل عن السلطة عام 1980م وتولي علي ناصر محمد رئاسة الدولة الى جانب الامانة العامة للحزب ، الذي تميز بقدر من الاعتدال والميل لأتباع لغة الحوار بالعمل السياسي ، وذلك على النقيض سابقه (عبدالفتاح اسماعيل) الذي كان يبدي ميلاً الى استخدام القوة لتحقيق وحدة البلدين ، فاستفاد بذلك علي عبدالله صالح من وجود علي ناصر محمد الذي زار صنعاء في حزيران 1980م لأستئناف الحوار الوحدوي بين البلدين وبعد لقاءه بعلي عبد الله صالح اثمر عن توقيع اتفاقية صنعاء في 13 حزيران 1980 تضمنت بيان مشترك في الجانبين اكدوا فيه على ضرورة

الاسراع بالخطى الوحدوية وتنفيذ الاتفاقيات السابقة التي نصت عليها اتفاقيات(القاهرة ،طرابلس،الجزائر ،قعطبة ،الكويت) كما تم الاتفاق على تكوين بعض الشركات المشركة في مجال النقل البري والبحري وفي مجال السياحة والثروات الطبيعية والعمل على تنسيق المواقف الدولية والسياسة الخارجية بين الشطرين بالاضافة الى ذلك فقد تم الاتفاق على تنفيذ الخطوات التالية:-

1-التعاون على توطيد الامن والاستقرار بين الشطرين بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة.

2-ازالة كافة المواقع العسكرية من مناطق الاطراف للشطرين واستبدالها بقوات امنية رمزية لحفظ الامن.

3-ان يكون هناك لقاء دوري كل اربعة اشهر بين الرئيسين لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات المختلفة،وبالاضافة الى ذلك فقد اعلن في الاتفاق عن اقامة التنسيق المشترك بين الشطرين في وضع الخطط الاقتصادية وتبادل الخبرات والمعلومات بين الجانبين ،والعمل على تشجيع راس المال الوطني، وتوفير الضمانات الكافية له للاستثمارات المختلفة في مشاريع التنمية في الشطرين وفقا لقوانين الاستثمار فيها[82].

كما حددت لقاءا اخر في تعز بين قيادتي الشطرين في 15 ايلول 1981 وكان اهم مانتج عنه:الاتفاق على تشكيل لجنة لتنفيذ المادة 9 من بيان طرابلس 1972 المتعلقة بتشكيل التنظيم السياسي الموحد، وتقديم نتائج اعمال اللجنة الى الرئيسين في موعد اقصاه نهاية تشرين الثاني 1981 بالاضافة الى تشكيل لجنة من رئيسي هيئتي الاركان لتنفيذ اتفاق الترتيبات العسكرية على الحدود تنفيذا للمادة الثانية من اتفاق صنعاء [83].

وفي 30 تشرين الثاني 1981 زار علي عبدالله صالح مدينة عدن ،وهي اول زيارة لرئيس من الشطرالشمالي الى الشطر الجنوبي ، حيث التقى بعلي ناصر محمد[84] . وتم في هذا اللقاء الاتفاق على[85]:-

1-انشاء المجلس اليمني الاعلى من الرئيسين،وحددت مهمته لمتابعة سير وتنفيذ الاتفاقيات الوحدوية،والاشراف على اعمال لجان الوحدة ، والاطلاع على ماتفقت عليه لجان الوحدة [86].

2-انشاء لجنة وزارية مشتركة من الشطرين تتكون من رئيسي الوزراء ووزراء الخارجية والداخلية والتنمية والتخطيط والتربية والتعليم ورئيسي الاركان العامة للقوات المسلحة،تقوم بالاشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة التي تضمنتها الاتفاقيات الموقعة بين الشطرين وضمان التنسيق بين خطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين، والاشراف على تنفيذ اتفاق 13 حزيران 1980[87].

3-تنسيق التعاون بين الشطرين في العديد من المجالات ومنها الاتفاق المبدئي بين وزيري الداخلية في البلدين على تسهيل تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية طبقاً للشروط والضوابط الواردة في الاتفاقية الموقعة بين وزيري داخلية الشطرين بتاريخ 12 حزيران 1980[88] .

4- توحيد المواقف الدولية بين الشطرين[89].

كما تم لقاء اخر في تعز للفترة من 5-6 ايار 1982 بين الرئيسين وتم الاتفاق على الاتي:عدم التدخل من قبل أي شطر في شؤون الشطر الاخر ونبذ العنف في العلاقة بين اشطرين ، وحل المشاكل سلميا، وكان ذلك الاتفاق بمثابة عدم السماح للمعارضة في كلا الشطرين باي نشاط عسكري اوتخريبي على الحدود فيما بينهما ،وايضا كبح جماح مشكلة موقوتة تتحرك بين الحين والاخر مهددة الاستقرار بين الشطرين ومؤججة الصراع فيما بينهما[90].

تواصلت اللقاءات بين الطرفين في عدن وتعز في شباط 1985م لأستكمال المناقشات التي طالبت بضرورة الاسراع بتنفيذ ماتم الاتفاق عليه في اجتماعات المجلس اليمني الاعلى[91].وشكل هذا اللقاء لتفادي نشوب صراع مسلح بين الشطرين بسبب خلاف على المنطقة المشتركة للتنقيب عن النفط[92].

وفي كانون الاول 1985 عقد لقاءاخر بينهمابحثت فيه المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية،وهو اخر لقاء بينهما قبل انفجار الاحداث الدامية [93]في الجنوب[94] ، في 13 شباط 1986في عدن [95]، التي كان من نتا ئجها :لجوء علي ناصرمحمد واتباعه الى صنعاء بعد فشله في القضاء على معارضيه وبقاؤه في السلطة وبالتالي انتصر الجناح المعارض له ، ووصل علي سالم البيض الى رئاسة الدولة في الجنوب[96].

وهناك من يرى أن أحداث شباط 1986 الدموية[97] مهدت الطريق الى تقارب وجهات النظر بين الطرفين باتجاه العودة الى مواصلة العمل لتنشيط الإجراءات والاتفاقيات الوحدوية بشكل فعال . وتميز موقف علي عبدالله صالح من هذه الأحداث بالحيادية من طرفي النزاع على السلطة في عدن ،وعدم دعم أي من الفريقين ضد الأخر،حيث تعامل معها على انها احداث داخلية تخص الشطر الجنوبي مع تقديمه لمبادرة من خلال توجيه نداء للمتحاربين بايقاف نزف الدم وبتنفيذ وقف اطلاق النار[98] .وهو ماانعكس على تهيئة مناخات من الثقة ساهمت باعادة الحوار مع الجناح الذي تولى الحكم في عدن بقيادة علي سالم البيض من اجل اتمام اللمسات النهائية للوحدة اليمنية [99] .

ساد بتلك الفترة الجمود في العلاقة بين الشطرين بعدتلك الاحداث نتيجة لأعتقاد القيادة في جنوب اليمن بان شمال اليمن تحمل جزءاً مما جرى من احداث عام 1986م مما نتج عنه انعدام في التواصل بين قيادتي البلدين ، وتم اول لقاء جمع بين علي عبدالله صالح والقيادة الجديدة في جنوب اليمن في طرابلس عام 1986م حيث اجتمع مع ابو بكر العطاس الذي اصبح رئيساً للدولة والبرلمان في الشطر الجنوبي ، تلبية للمبادرة التي تقدم بها معمر القذافي كمحاولة ليجمع بينهما الا ان ذلك اللقاء لم يسفر عن اية نتائج محددة [100].

كان لأكتشاف النفط في جنوب اليمن في مناطق الحدود المشتركة بين الطرفين متغيراً جديداً في علاقة البلدين خلال تلك الفترة ، حيث ادت عمليات التنقيب عن النفط في مناطق الحدود بين البلدين مشكلة جديدة بينهما كادت ان تدخل البلدين في مواجهة جديدة وزاد من حدة المشكلة امران الاول: صعوبة الفصل بين حقوق وامتيازات كل شطر بسبب التدخل الكبير بين حدود المناطق الممنوحة لشركات التنقيب وكانت احداهما امريكية تعمل في مأرب بامتياز من السلطة في الشمال والثانية سوفيتية تعمل في محافظة شبوة بامتياز من السلطة في الجنوب ، اما الامر الثاني : فان حسم هذه المشكلة دون اقرار مبدأ الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية بين البلدين كان يعني ضرورة لجوء البلدين الى تحديد الحدود بينهما وهو ما يعني اتخاذ خطوة عملية من شانها التناقض جوهرياً مع مطلب توحيد الشطرين[101].

وكان علي عبد الله صالح رافضاً لعملية تحديد الحدود بين الشطرين ، فهو كان يرى ان البديل الامثل لذلك يكمن في تحقيق الاستغلال المشترك للثروات النفطية في المناطق الواقعة بين الشطرين [102]

واستناداً لذلك تم عقد قمة بين الرئيسين في تعز في الفترة 16-17 نيسان 1988م تم فيها تأكيد ما توصل اليه الجانبان قبل احداث 13 كانون الثاني 1986م في كافة المجالات ، والعمل على تنشيط عمل اللجان القائمة ، وتكليف المجلس اليمني الاعلى باعداد برنامج زمني لمشروع دستور الوحدة لأحالته الى مجلسي الشعب في الشطرين ، ومن ثم عرضه للاستفتاء العام كما نصت على ذلك اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس ومن اهم ماتفق عليه تاكيد اهمية قيام مشاريع مشتركة لأستثمار الثروات الطبيعية [103].

وبعد اقل من شهر على انعقاد القمة في تعز عقد لقاء القمة الثاني في صنعاء خلال الفترة من 3-4 ايار بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض تم خلاله التأكيد على بنود اتفاق تعز الوحدوي كما اضافت قمة صنعاء بنداً اخراً حول احياء لجنة التنظيم السياسي الموحد التي نصت عليها المادة التاسعة من بيان طرابلس بهدف الوصول الى تصور مشترك للعمل السياسي الموحد على ان تنهي اعمالها بأقرب وقت ممكن [104].

بدأت الخطوا العملية بأعادة تحقيق الوحدة في الرابع من ايار عام 1988 عندما تم عقد اتفاق بشأن تسهيل حركة المواطنين بين الشطرين بواسطة الهوية الشخصية ، والغاء النقاط العسكرية على الحدود المشتركة بين الشطرين ، على ان يتولى وزيرا الداخلية في كلا الشطرين وضع الخطوات العملية لتنفيذ ماذكر اعلاه في فترة اقصاها شهران ، كما اتفق على ان تبحث حكومتا الشطرين عن توفير مصادر تمويل محلية كانت ام خارجية لربط الطرق بين الشطرين (قعطبة،الضالع)-(طور الباحة،المغاليس)-(مكيراس، البيضاء)-(بيحان ، حريب)، وقد تم التوقيع هلى هذا الاتفاق من قبل عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية ود. ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية [105].

وهو مادخل حيز التنفيذ بدءاً من 1 تموز 1988م ، ونجحت قيادتا الشطرين في التحرك السليم بالنسبة للوحدة اليمنية ،ومن هنا جاء اتفاق عدن التاريخي في 30 تشرين الثاني عام 1989م بين قيادتي الشطرين ، حيث تم التصديق على مشروع دستور الوحدة [106]. واقراره في اثناء قمة عدن [107] . والذي انجزته اللجنة الدستورية المشتركة المنبثقة عن اتفاقية القاهرة وذلك في 31 كانون الاول عام 1981م[108]. وقد نص اتفاق عدن على الخطوات التالية[109] :-

1-احالة مشروع الدستور الى مجلسي الشعب والشورى في الشطرين للموافقة عليه خلال مدة زمنية اقصاها ستة اشهر.

2- يقوم رئيسا الشطرين بتفويض من السلطتين التشريعيتين تنظيم عملية الاستفتاء على مشروع الدستور ،وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقا للدستور الجديد.

3- يشكل الرئيسان لجنة وزارية مشتركة ينضم الى عضويتها وزيرا الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالاشراف على هذه الاعمال وذلك خلال ستة اشهر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الشطرين على مشروع الدستور.

4- يدعو رئيسا الشطرين جامعة الدول العربية لأيفاد ممثلين عنها للمشاركة في اعمال اللجنة.

وتنفيذا لما جاء في قمة عدن السابقة ، عقد لقاء اخر بين قيادتي الشطرين في صنعاء للفترة من 22-26 كانون الاول 1989وقد اتفق على[110] :-

1-اعداد مشروع قانون الانتخابات الجديد ونظام اجراء الاستفتاء الشعبي على مشروع دستور دولة الوحدة.

2- العمل الجاد على توحيد الانظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين .

3- اعلان العفو العام الشامل عن جميع المواطنين الذين تعرضوا للجزاءات نتيجة لنشاطهم السياسي.

4- تكليف لجنة التنظيم السياسي بانجاز مشروع الاتجاهات الاساسية لقانون التنظيمات السياسية ومشروع الاتجاهات الاساسية لقانون الانتخابات ،بالاضافة الى وضع تصور عام لمستقبل العمل السياسي الموحد في ظل قيام اليمن الواحد.

وفي الاجتماع الثاني للجنة التنظيم السياسي الموحد التي عقدت في عدن يوم 10 كانون الثاني عام 1990م [111] . تم اقرار مبدأ التعددية السياسية من خلال الموافقة على البديل الثاني الذي ينص على احتفاظ الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام بأستقلاليتهما وحق القوى السياسية في ممارسة نشاطها بكل حرية وفقاً للدستور في ظل اليمن الواحد [112] .

وفي الاجتماع الثاني للقمة [113] الذي عقد في صنعاء من 19 الى 22 كانون الثاني 1990 م، صدر عدد من القرارات في الجوانب الاقتصادية والمالية والاعلامية والثقافية والتربوية والتشريعية والقضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصل والتطورات المطروحة بشأن دمج الوزارات والاجهزة والمصالح والمؤسسات [114].

فقد تضمن هذا اللقاء الاتفاق على اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ، كما نصت على[115] -:

1- قيام وحدة اندماجية بين شطري اليمن تذوب فيها الشخصية الدولية لكليهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية).
2- يتكون في الفترة الانتقالية مجلس رئاسة من خمسة اشخاص ينتخبون في اول اجتماع لهم رئيسا للمجلس ونائب رئيس وتشكيل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخابات من قبل اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى ،ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستوري امام هذا الاجتماع قبل مباشرة مهامه ، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة له في الدستور .
3- تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة اشهر ومن تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ، ويتكون مجلس نواب خلال الفترة الانتقالية من كامل اعضاء مجلسي الشعب والشورى ،مضافا عليهم 31 عضوا يختارهم مجلس الرئاسة .وقد وزعت 31 مقعداعلى الاحزاب خارج السلطة والشخصيات الوطنية.
4- يصدر مجلس الرئاسة قرارا بتشكيل مجلس استشاري من 45 عضوا وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

5- يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة للحكومة بموجب الدستور.

6- يصدرمجلس الرئاسة قرارات لها قوة القانون فيما يختص بالشعاروالعلم والنشيد الوطني مع تكليف مجلس الرئاسة بانزال الدستور للاستفتاء عليه من قبل الشعب قبل 30 تشرين الثاني 1990م.

7- تشكيل لجنة لأعادة التقسيم الاداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وازالة اثار التشطير.

8- يكون هذا الاتفاق نافذا بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستورالجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب.

وقد انهى الاتفاق الجدل الخاص بالدستور من خلال التصديق عليه كما حدد موقفاً نهائياً من قضية التعديلات السياسية التي طالبت بها القوى الدينية في المجتمع اليمني . وقد تلى قمة صنعاء انعقاد قمة اخرى بين قيادتي البلدين في مدينة تعز خلال الفترة 10-13 ايار 1990 وهي القمة الاخيرة قبل اعلان الوحدة ، وبالرغم من عدم صدور قرارات رسمية عنها الان ان علي عبد الله صالح اشار الى:((ان القمة انتهت اولاً الى تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية على الساحة اليمنية ، وثانياً انه تم الاتفاق على ان المصلحة تقتضي اخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن من القوات المسلحة وسحبها الى مناطق عسكرية يتفق عليها المسؤولون في رئاسة الاركان ضمن المناطق العسكرية للدولة اليمنية ، وثالثاً انه تم تشكيل لجنة من وزيري الداخلية ورئيس جهازي الامن الوطني وامن الدولة وتقرر حل هذين الجهازين لأنه لا يوجد داع لأن يبقى أي منهما، ورابعاً: سيكون هناك جهاز في الداخلية مسؤول عن الامن العام في العاصمتين وفي سائر مدن الجمهورية اليمنية))[116].

تم تقديم موعد الوحدة اليمنية من 30 تشرين الثاني 1990الى 22 ايار 1990 م ففي يوم 21 ايار 1990 عقد مجلس الشورى في صنعاء جلسته وسط العديد من الشائعات حول رفض المجلس المصادقة على مشروع الدستور وقد حضر علي عبدالله صالح اجتماع المجلس في ذلك اليوم والقى كلمته التالية:((ارجو من الاخوة في مجلس الشورى ان يضطلعوا بهذه المسؤولية التاريخية وان يستكملوا اجراءاتهم الدستورية ...واحملكم مسؤولية قيام الجمهورية اليمنية ، واستأذن المجلس سأغادر المجلس متوجهاً الى عدن ومعي كل المسؤولين وادعو مجلس الشورى ان يشارك في هذا الحدث ...))[117].

وقد تحرك موكب علي عبدالله صالح الى عدن بعد موافقة مجلس الشورى على الدستور وقيام الجمهورية اليمنية وتحديد الفترة الانتقالية وكان مجلس الشعب الاعلى في عدن قد سبقه بالموافقه على القرارات الوحدوية بالاجماع [118].

وفي 22 ايار عام 1990 اجتمع مجلسا الشعب والشورى في قاعة فلسطين بعدن وبحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تم الاعلان عن قيام الجمهورية اليمنية وانزلت اعلام الشطرين ليرتفع بدلا عنهما علم اليمن الواحد، كما تم في هذه الجلسة اختيار مجلس رئاسة من خمسة اعضاء برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وتولي علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة، كما تم في نفس اليوم تشكيل هيئات دولة الوحدة ، اذ اجتمع اعضاء مجلس الشعب الاعلى ومجلس الشورى والمجلس الاستشاري وانتخبوا خمسة اعضاء لمجلس الرئاسة ، ثلاث شخصيات قيادية من اليمن الشمالي وهم: علي عبدالله صالح رئيس المجلس وعضوية كل من عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء السابق في الشطر الشمالي وعبدالكريم العرشي رئيس مجلس الشورى سابقا ، في حين تم انتخاب اثنين من اليمن الجنوبي وهم : علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي نائبا للرئيس علي عبدالله صالح ،وسالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب عضوا.وتم تكليف حيدر ابو بكر العطاس من قبل مجلس الرئاسة بمهام تشكيل الحكومة اليمنية التي ستتولى تنفيذ بنودعملية الاندماج الوحدوي خلال الفترة الانتقالية التي تم الاتفاق عليها لمدة عامين ونصف[119].

سياسة علي عبدالله صالح الخارجية:-

أ- علاقته بالدول الغربية:- اتبع علي عبدالله صالح في سياسته الخارجية سياسة المصالح المتبادلة [120]. اكد ذلك اثناء كلمته التي القاها بمناسبة العيد الوطني لبلاده الذي يصادف العشرين من ايلول من كل عام وهو ذكرى الثورة ايلول قائلاً:((ان سياسة البلاد الخارجية متزنة ونقيم علاقات جيدة مع البلدان الشقيقة والصديقة على اساس المصالح المتبادلة سواء كانت اوروبا الغربية او الشرقية ،الاتحادالسوفييتي او الولايات المتحدة الامريكية او أي دولة شقيقة اوصديقة اخرى))[121].

ولذلك ومن اجل تحسين وتطوير العلاقات مع الدول الغربية والشرقية قام بعدة زيارات لدول عديدة بغية توسيع افاق التعاون معها واهم هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي سابقاً والصين وفرنسا وباكستان والهند واندونيسيا وماليزيا، وقد اسهمت هذه الزيارات في تمتين اواصر العلاقات الودية بين اليمن وهذه الدول[122].

توجهت حكومة صنعاء الى الولايات المتحدة الامريكية مباشرة لطلب العون العسكري ، كان جيمي كارتر [123] الرئيس الامريكي قد وافق في اثناء حرب شباط 1979م على تقديم ماقيمته 400 مليون دولار لشراء الاسلحة لليمن الشمالي ولاسيما طائرات F5EE ودبابات M60 وكانت هذه الصفقة بتمويل سعودي ، لكن بعد توقف القتال عرقلت السعودية ايصال تلك الاسلحة الى اليمن الشمالي ، وفي حزيران 1979م ارسل علي عبد الله صالح مبعوثين الى واشنطن لمعرفة النوايا الحقيقية للادارة الامريكية بشأن اتمام صفقة الاسلحة ، وعرضت اليمن الشمالي اقامة صلات مباشرة اكبر مع حكومة واشنطن ، الا ان الاخيرة رفضت ، وانخفض عدد المستشارين العسكريين الامريكيين في صنعاء من 70 موظف عسكري الى 8 اشخاص ، منهم مدربوا الطيارين [124].

وفي شباط 1982م تم أقرار اتفاقية المشاركة في الإنتاج النفطي بين صنعاء وشركة هنت الأمريكية ،وشهدت العلاقات اليمنية تطوراً كبيراً في مختلف مجالات التعاون لاسيما المجالات الاقتصادية، وفي 10 نيسان عام 1986م قام جورج بوش[125] نائب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان[126] بزيارة لليمن والتقى فيها مع الرئيس علي عبد الله صالح [127].

وفي الوقت الذي قبل فيه علي عبدالله صالح صفقة الأسلحة الأمريكية فانه استمر في عقد صفقات أسلحة سوفيتية[128].لاسيما بعد مماطلة الولايات المتحدة الامريكية بشأن صفقة الاسلحة التي موّلتها المملكة العربية السعودية [129]. وانسجاماً مع سياسة التوازن التي اتبعها علي عبدالله صالح بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً. واكد ذلك بوضوح في مقابلة صحفية مع صحيفة الرأي العام الكويتية في 30 اذار عام 1979م قائلاً: ((بالنسبة لصفقة الاسلحة الامريكية ودون خوض في تفاصيلها اود ان اوضح ان الصفقة كانت موضوع محادثات منذ اربع سنوات بعد ان قررنا تنويع مصادر تسليح قواتنا وعدم الاعتماد على مصدر واحد...ونحن نتعامل مع الاتحاد السوفيتي على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية))[130]

.

احتل التعاون العسكري مكاناً هاماً في حجم التعاون السوفيتي– اليمني عموماً، ففي صنعاء، على الطريق المؤدي الى جبل نقم ، كان هناك معسكر للخبراء العسكريين السوفييت ، وصل عدد الخبراء السوفيت مع عائلاتهم الى 1500 شخص ، وبلغت قيمة التزامات السوفييت العسكرية مليار دولار امريكي، بما في ذلك تزويد اليمن الشمالي بالدبابات والطائرات وسلاح المدفعية والرشاشات المعروفة بالـ كلاشنكوف وبكميات غير محددة من الذخائر السوفيتية الصنع [131].

من جانب اخر وجد السوفيت فرصتهم لأ ستعادة مواقعهم السابقة في اليمن الشمالي ، فشرعوا في ايلول عام 1979م بأرسال الدبابات والطائرات وناقلات الجنود المدرعة وغيرها من الاسلحة والمعدات، شملت الاسلحة السوفيتية دبابات من طراز T62 وطائرات MiG21، قبل السوفيت ذلك العرض بمحض ارادتهم ولاسيما ان ضباطهم المدربين على التقنيات السوفيتية والذين كان عدد منهم يجيد اللغة الروسية ، كانوا اظهروا القليل من الحماس في استخدام الاسلحة الامريكية لكونهم اعتادوا منذ زمن طويل على استخدام الاسلحة السوفيتية ، وعلى الرغم من ان السوفيت لم يحصلوا في اليمن الشمالي حتى ذلك الوقت على موقع متنفذ كالذي كان لديهم في اليمن الجنوبي ، الا انهم عقدوا العزم على السعي للحصول عليه من خلال العلاقات الجديدة ، ولاسيما العلاقات العسكرية ، في محاولة منهم لأبقاء صنعاء بمنأى عن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية ، والحيلولة دون استخدام هاتين الدولتين للشطر الشمالي أداة ضغط على الشطر الجنوبي ، ربما وجد الاتحاد السوفيتي ان صنعاء تصلح ممراً الى الرياض او وسيلة للضغط عليها، كما ان بداية التحسن في علاقات اليمن الشمالي مع الاتحاد السوفيتي رافقه توتر في العلاقات مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية ، بعد ان بحثت حكومة صنعاء عن مصدر بديل للأسلحة ، لذا قام الاتحاد السوفيتي بتحركات نشيطة لكسب اليمن الشمالي اذ زودها بالاسلحة والمعدات العسكرية ، وحاول اقامة علاقات طيبة بين شطري اليمن ، ليتمكن مستقبلاً من جعل صنعاء راضخة لنفوذ عدن، وهذا ماكانت تخشاه المملكة العربية السعودية ، فضلاً عن ان اليمن الشمالي من الناحية الاستراتيجية لاتقل اهمية عن اليمن الجنوبي ، اذ كانت الاكثر سكاناً ،وتعد موقعاً مناسباً لأشاعة عدم الاستقرار داخل المملكة العربية السعودية[132].

زوّد الاتحاد السوفيتي خلال النصف الثاني من عام 1979م اليمن الشمالي ماقيمته ستون مليون دولار من المعدات العسكرية الكبيرة التي شملت قاصفتان سوخوي المتطورة ومقاتلات MiG21 ومروحيات ودبابات T55 وصواريخ ارض جو وناقلات عسكرية ، كما ان عدة الاف من العسكريين اليمنيين سافروا الى الاتحاد السوفيتي للتدريب [133].

قام علي عبدالله صالح بزيارته الاولى الى الاتحاد السوفيتي في 26 تشرين الاول عام 1981م[134]. بدعوة من رئاسة مجلس السوفييت الاعلى ومجلس الوزراء السوفييتي[135]. برفقة نائب الرئيس عبدالعزيز عبدالغني ونائب رئيس الوزراء مجاهد ابو شوارب وعضو المجلس الاستشاري محمد عبدالوهاب جباري وغيرهم، وقدم علي عبدالله صالح مشروع معاهدة الصداقة والتعاون الى موسكو واعلن عن ضرورة اعداد معاهدة للصداقة والتعاون في الشكل نفسه الذي مع اليمن الجنوبي[136] للتوقيع عليها،كما تناقش الجانبان اليمني والسوفيتي حول العلاقات

بين اليمن الشمالي والجنوبي انذاك ، اعرب الجانب السوفيتي عن رضاه عن تطور العلاقات بينهما والخطوات التي اتخذاها بهدف احياء الوحدة اليمنية، في ضوء الوثائق التي تم التوقيع عليها في الكويت وصنعاء وعدن وتعز [137].

يبدو ان الاتحاد السوفيتي كان يهدف من تعاونه مع اليمن الشمالي انذاك في الحصول على دعم اليمن لموقفه في الامم المتحدة من القضية الافغانية [138]. والحصول على شخص يكون قريب من الاحداث في عدن لاسيما بعد خروج عبدالفتاح اسماعيل من المسرح السياسي في عدن الذي سبب انزعاج في موسكو في نيسان عام 1980م[139]. فوجدت موسكو في علي عبدالله صالح الشخص المناسب الذي سيبلغ القيادة السوفيتية برؤيته للاوضاع في اليمن الجنوبي وتقديراته التي ستساعد موسكو على صياغة موقف الاتحاد السوفيتي فيما يخص القيادة في اليمن الجنوبي ،التي كانت تعاني من صراع سياسي داخلي على السلطة[140].اي خدمة لمصلحة السوفييت السياسية والاقتصادية.

وفي 23 كانون الثاني 1982م تم النوقيع على اتفاقية في صنعاء بشأن التنقيب عن النفط ،وانشاء خارطة جغرافية موحدة لشطري اليمن.وقع الاتفاقية عن اليمن الشمالي وزير الدولة المدير عام لشركة النفط والثروات الطبيعية علي البحر،وعن اليمن الجنوبي وزير الصناعة ورئيس هيئة النفط والمعادن عبدالقادر باجمال،مول المشروع الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي منتصف شباط عام 1982م وصل علي البحر مع ممثل شركة هنت للنفط الى محافظة مارب ،حيث اجرى تنقيب عن النفط [141].

ومن اجل ذلك كان الاتحاد السوفيتي مستعد لتوقيع اتفاقية مع اليمن الشمالي[142]. وبالفعل تم التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين للمرة الثانية في العهد الجمهوري ، وكانت الاولى قد وقعها المشير عبدالله السلال اثناء زيارته لموسكو عام 1964م[143]). وذلك في منتصف شباط عام 1984م[144].

ولم تقتصر سياسة علي عبدالله صالح الخارجية القائمة على التوازن على الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية بل امتدت الى الدول الغربية الاخرى[145]. اذ وصلت بعثات من المانيا الغربية وهولندا وبعثة من شركة النفط البريطانية(بريتيش بتروليوم) في كانون الثاني عام 1983م دليلا واضحاً على المحادثات التي اجراها علي البحر من اجل التنقيب عن النفط واستخراجه ، كما وصل الى صنعاء بنفس الوقت وفد ايطالي لأنشاء مزرعة نموذجية في ذمار ، واقام السويسريون مزرعة مشابهة للأبقار. اما الهولنديون فقد وافقوا على تقديم المساعدة لمنطقة رداع من اجل بناء عدد من المشاريع الخاصة بتربية المواشي وامداد الطرق المحلية [146].

كما عنى الايطاليون بالتراث المعماري لمدينة صنعاء القديمة بعد ان اعلنت اليونسكو صنعاء مدينة ذات اثر ثقافي عالمي،وبدأت تنفيذ شبكة الصرف الصحي في العاصمة شركة(صاموين) من جنوب كوريا وبراسمال سعودي ، كما كانت الممثلية التجارية التشيكوسلوفاكية عملت بنشاط ايضا في اليمن اذ كانت تمد الجيش اليمني بالاحذية الثقيلة الوزن من شركة باتا وببعض الاسلحة الخفيفة، وفي النصف الاول من العام 1983م تطورت بنشاط الاتصالات الاقتصادية لليمن مع الخارج، وذلك بفضل جهود عبد الكريم الارياني رئيس الوزراء انذاك الذي استقبل في صنعاء كل الوفود الاجنبية المعنية بالشان الاقتصادي واجرى محادثات مع وفود كل من المانيا الغربية، والسويد ، وبلغاريا، وكندا، وسويسرا ،وجمهورية الصين الشعبية، والمجموعة الاقتصادية الاوربية ،وكانت اكثرية المساعدات الاجنبية لاعادة اعمار المناطق المتضررة من الهزة الارضية[147].

ب-علاقته مع الدول العربية:- لم تقتصر سياسة علي عبدالله صالح الخارجية القائمة على مبدأ التوازن مع الدول الغربية فقط بل امتدت لتشمل الدول العربية ايضاً.

من خلال التزامه باتفاقية الدفاع العربي المشترك، اذ قام بارسال قوات يمنية الى لبنان اثر الغزو الاسرائيلي، ومتطوعين للمشاركة في الثورة الفلسطينية والى العراق بعد تجاهل ايران لجهود السلام المتعددة[148]. كما كان له دور في المصالحة العربية وعودة مصر الى الصف العربي عام 1987م بعد فترة مقاطعة استمرت حوالي عقد من الزمن بعد توقيع مصر لأتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل عام 1978م ، وتحقيق المصالحة بين سوريا ومصر عام 1989م [149].

كما كان له دور في الوساطة بين العراق والشطر الجنوبي والسعودية وليبيا، وبين العراق وسوريا على هامش اول مؤتمر قمة ينعقد بتونس عام 1979م ابان انتقال مقر الجامعة العربية اليها، وعندما انطفات حرب الخليج الاولى(1980-1988) بذل علي عبدالله صالح مع الملك حسين مساع لعودة العلاقات بين العراق وسوريا في شباط والوساطة بين مصر وليبيا على اثر ازمة الطائرات الليبية في اكتوبر1987عندما طلب طيارو الطائرات الليبية اللجوء السياسي الى مصر ،حيث سارع بعد تعالي حمى الشتائم والحملات الاعلامية الى اجراء اتصالات بالزعيمين حسني مبارك ومعمر القذافي[150].

وفي 21 ايار عام 1988م وعند زيارة الرئيس المصري السابق حسني مبارك لليمن اجرى علي عبدالله صالح اتصالاً مع الرئيس الليبي وتمكن من ايجاد قاعدة للتفاهم والحل التوفيقي لقطع دائرة الخلاف بينهما، اضافة الى الوساطة بين مصر والجزائر، علاوة على وقوفه التضامني مع ليبيا عند تعرضها للعدوان الامريكي في

1986م اذ دعا لعقد قمة عربية لبحث الاعتداءات المتكررة على ليبيا، ورفض الحصار الجوي المفروض عليها، فقد قال الرئيس الامريكي جورج بوش(انا لم اجد واحدا في انظمة العالم العربي يدافع عن القذافي الا انت بالرغم ان هناك انظمة تطالبنا بضربه)،اما القضية الفلسطينية فقد حظيت بدعم علي عبدالله صالح منذ توليه الحكم ، وقد اشار الى ذلك في خطابه الاول في مجلس الشعب التاسيسي:((نحن مع الشعب الفلسطيني بكل مانستطيع وتحت أي طارىء من الطوارىء))[151].

اذ حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على دعم مادي ومعنوي تمثل هذا الدعم بارسال متطوعين يمنيين للقتال الى جانب الفلسطينيين في لبنان ضد اسرائيل، واستقبال اليمن لقوات المقاومة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت عام 1982م وتوفير المعسكرات الخاصة بها مع كافة المعدات والتجهيزات اللازمة، وفي عام 1982م قام باعلان منح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية صفة الدبلوماسية ، واعتبار مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية سفارات في البلدان العربية ،واعلن عند دعمه للانتفاضه التي اندلعت في كانون الاول 1987م حيث اعلن في 4 كانون الثاني 1988م فتح صندوق المساعدة للشعب الفلسطيني ودعم الانتفاضة، وفي تشرين الثاني 1988م اعلن اعتراف اليمن بالدولة الفلسطينية المعلنة، ونستطيع القول من خلال ماسبق ان سياسته تلك ساهمت الى حد بعيد في كسب التاييد والدعم لتوحيد شطري اليمن في دولة واحدة في 22 ايار 1990م [152].

استمرت العلاقات طيبة بين اليمن الشمالي ودول الخليج[153] في عهد علي عبد الله صالح الذي استفاد من علاقة بلاده بالرياض من اجل الحصول على مساعدات تنموية هامة لليمن الشمالي وشهد النصف الثاني من السبعينات استمرار اجتماعات مجلس التنسيق السعودي–اليمني[154].

وتدفق المساعدات السعودية لتمويل المشروعات المختلفة في اليمن، كما قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارات متكررة الى الرياض لاجراء مباحثات مع الملك خالد بن عبد العزيز ، والحصول على دعم المملكة لبرامج التنمية اليمنية . وحسب الاحصاءات فقد حصلت الحكومة اليمنيةعام 1978م على مجموعة من القروض من الصندوق السعودي للتنمية وصلت الى 655مليون ريال سعودي من مجموع المساعدات للدول العربية البالغة 815 مليون ريال ، أي انها حظيت بنصيب الاسد من مجموع المساعدات للعالم العربي عموماً [155].

وفي عام 1979م قامت الرياض بتمويل صفقة طائرات واسلحة امريكية عاجلة الى اليمن الشمالي قيمتها 400 مليون دولار، وقد مثلت تلك الصفقة ذروة التطور في العلاقات بين الرياض وصنعاء حيث ساهمت ، بما حملته من غطاء امريكي ايضا ، في ممارسة الضغط على حكومة عدن من اجل ايقاف الحرب الحدودية بين

الشطرين في ذلك العام، وبالتالي انقاذ صنعاء من هزيمة شبه محققة . وكانت الادارة الامريكية عام 1979م قد امرت حاملة الطائرات كنستليشن بالتوجه الى خليج عدن للتلويح بالقوة ضد أي مخطط سوفيتي في المنطقة. وفي اثناء ذلك تعرضت علاقات الرياض وصنعاء للعديد من الانتقادات ، خصوصا من بعض التيارات اليسارية والقومية في اليمن الشمالي التي هاجمت نظام صنعاء ، متهمة اياه بالتبعية للرياض والوقوع تحت طائلة النفوذ الامريكي . ولم تمض سوى اشهر قليلة من استلام الصفقة الامريكية حتى قام صالح بزيارة الى موسكو لعقد صفقة سلاح سوفيتي لليمن الشمالي بقيمة 600 مليون دولار المذكورة سابقاً، وقد كانت تلك الصفقة سببا من اسباب التوتر[156] الذي اكتنف العلاقات السعودية –اليمنية[157].

شهدت العلاقات بينهما فتورا واضحا اوائل عام 1980م، بسبب صفقة الاسلحة الروسية التي ذكرتها سابقا اضافة الى ذلك قيام الحكومة اليمنية الشمالية بعقد مفاوضات سرية مع ثوار الجبهة الوطنية الديمقراطية في كانون الثاني 1980م والحديث عن اتفاق بين علي عبدالله صالح واحد قادة الجبهة سلطان القرشي اثار قلق الحكومة السعودية بسبب ماعتبرته تغييرا مفاجئا في السياسة اليمنية . وكانت الرياض تعارض عقد مفاوضات مع الجبهة من منطلق ان مثل هذه المفاوضات قد تؤدي الى مشاركة العناصر الماركسية في السلطة اليمنية ، كما انها ربما تقود صنعاء في النهاية باتجاه الوحدة مع النظام الماركسي في عدن[158] . لكن سرعان ماعاد التوتر بين الحكومة اليمنية والجبهة نتيجة تدهور العلاقات بين صنعاء وعدن وعودة الاخيرة الى مساعدة مقاتلي الجبهة ضد الحكومة الشمالية[159].

وعلى اثر ذلك عادت المعارك من جديد بين عناصر الجبهة ، من جهة ، والقوات الحكومية المدعومة بالقبائل الشمالية والجبهة الاسلامية من جهة ثانية . كما عادت المساعدات السعودية تتدفق على صنعاء ، خصوصا بعد قيام علي عبدالله صالح بزيارة الرياض في اذار 1980 والتاكيد على ان صنعاء لاتنوي اعطاء الجبهة او العناصر الماركسية أي دور في الحكومة اليمنية . وفي الوقت نفسه قام وفد سعودي رفيع المستوى برئاسة الامير سلطان بن عبد العزيز ، وزيرالدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية ،وعضوية الامير سعود الفيصل ،وزير الخارجية ، بزيارة الى صنعاء في ايار 1980م للتاكيد على عودة العلاقات الى مجراها بين البلدين . وكانت الرياض قد حاولت الضغط على الحكومة اليمنية الشمالية من اجل ابعاد الخبراء العسكريين السوفييت من اليمن ، لكن علي عبدالله صالح اكد للقيادة السعودية ان العلاقات مع موسكو وشراء السلاح السوفيتي لايشكلان أي خطورة على امن المملكة العربية السعودية[160].

ومع تحسن العلاقات بين الرياض وصنعاء قام علي عبدالله صالح بزيارات عدة الى المملكة العربية السعودية للبحث في قضايا العلاقات الثنائية والحصول على مساعدات للمشاريع التنموية في الجمهورية العربية اليمنية . ففي اب 1980 قام صالح بزيارة الى السعودية لأجراء محادثات مع الملك خالد وعدد من المسؤولين في المملكة العربية السعودية . اثناء الزيارة اشاد بالمساعدات التنموية التي قدمتها المملكة للجمهورية العربية اليمنية، واثنى على دور القيادة السعودية في التعاون والتنسيق بين البلدين . وفي نوفمبر 1981م قام علي عبد صالح بزيارة اخرى الى الرياض بهدف اطلاع المسؤولين السعوديين على نتائج زيارته الى موسكو ، وعن خططه لمواجهة ثوار الجبهة الوطنية الديمقراطية في اليمن الشمالي ، وطبقا لرئيس الوزراء اليمني ،عبد الكريم الارياني فان الرياض منحت صنعاء مباركتها الكامله كي تعمل ماتحتاج الى عمله من اجل تثبيت الاستقرار في اليمن[161].

وكانت العلاقات بين الرياض وصنعاء ، على الرغم مما شهدته من تطورات ايجابية في الثمانينات،قد ظلت تعاني من بعض القضايا الشائكة . فبالاضافة الى مشكلة الحدود التي ظلت قضية معقدة بين البلدين منذ اوائل الثلاثينات ، كانت هناك ايضا مشكلة السلاح الروسي في اليمن واعتماد صنعاء على شراء السلاح من مو سكو باعتبارها نقطة خلاف بين الجانبين[162] . وهناك من يضيف سبب اخر للخلاف بين صنعاء والرياض وهو الدعم المالي السعودي للقبائل الشمالية في الجمهورية العربية اليمنية[163].

على الرغم من ان مجلس التنسيق السعودي –اليمني عقد اجتماعات عدة في كل من الرياض وصنعاء , وناقش العديد من قضايا العلاقات الثنائية، فان مشكلة الحدود ظلت قائمة من دون حل . والاهم من ذلك ، ان المناطق الحدودية بين البلدين شهدت بعض حوادث اطلاق النار ادت الى سقوط ضحايا من الجانبين ، وكانت سببا من اسباب التوتر احيانا في العلاقات بين الرياض وصنعاء، ففي منتصف شباط 1980 ادى تراشق بالنيران على الحدود السعودية– اليمنية الى قتل خمسة جنود من الجانب اليمني ،وعلى مدى السنوات التالية اشارت التقارير الى حصول حوادث متفرقة بين حرس الحدود من الجانبين بسبب محاولة كل طرف ملاحقة المهربين في اراضي الجانب الاخر،ومع ذلك فقد استمرت علاقات الرياض وصنعاء في النمو ، خصوصا في ظل حاجة الحكومة اليمنية الى المساعدات الاقتصادية من المملكة العربية السعودية ، وحاجة الاخيرة الى الاستقرار على حدودها[164].

بادرت الدول الخليجية الى رفع مستوى التعاون الثنائي مع صنعاء عن طريق زيادة المساعدات التي تقدمها دول الخليج للجمهورية العربية اليمنية، لكي تبعث الاطمئنان لدى الجانب اليمني لاسيما بعد تاسيس

مجلس التعاون الخليجي في شباط 1981م من قبل الدول الست(السعودية، الامارات، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، قطر)من دون مشاركة اليمن التي استاءت بسبب مااعتبرته أي اليمن تجاهلا لمكانة بلادهم ودورها الاستراتيجي الى جانب شقيقاتها في شبه الجزيرة العربية ،على الرغم من تاييد اليمن الشمالي للمجلس الجديد كأمر واقع على لسان رئيس الوزراء اليمني عبد الكريم الارياني . ففي تصريح باسم الحكومة اليمنية الشمالية في العشرين من اكتوبر 1982م قال الارياني: ((ان مجلس التعاون الخليجي يعمل في اطار ميثاق الجامعة العربية الذي يشجع التعاون الثنائي والجماعي ، وهو السبب الذي يدعونا الى دعمه)) [165].

ومن اجل بعث الاطمئنان لدى صنعاء فقد وجهت الحكومة السعودية الدعوة الى مجلس التنسيق السعودي اليمني للاجتماع في الرياض في نيسان 1981م ،واكدت عزمها على تقديم مليون دولار امريكي في شكل دعم للميزانية اليمنية، اضافة الى مابين 180مليونا و280 مليون دولار في شكل مشروعات ينفذها مكتب المساعدات السعودية باليمن،وفي تشرين الاول من عام 1983م اجتمع مجلس التنسيق السعودي- اليمني بحضورالملك فهد بن عبد العزيز وولي العهد الامير عبدالله بن عبدالعزيز وعلي عبدالله صالح، حيث اكد الجانب السعودي على استمرار الدعم المالي للميزانية اليمنية بما يساوي 100 مليون دولار سنويا، كما قدمت مساعدة كبيرة لليمن لمواجهة اضرار الزلزال الذي ضرب محافظة ذمار اليمنية عام 1982م، وقامت بتنفيذ مشروع بناء وحدات سكنية متكاملة للسكان الذين فقدوا منازلهم جراء ذلك الزلزال[166].

ومثل العلاقات السعودية- اليمنية ، كانت العلاقات بين دولة الكويت واليمن الشمالي قد شهدت نموا كبيرا في السبعينات لاسيما ان الكويت اول دولة خليجية تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن [167]. فقد ركزت العلاقة على جوانب التنمية وبناء ماخربته الحرب الاهلية ،فقد لعبت الهيئة العامة للجنوب والجزيرة العربية التي انشاتها الكويت في الخمسينات لدعم التنمية في شبه الجزيرة العربية دورا كبيرا في تنفيذ العديد من المشروعات الهامة لاسيما في قطاع التعليم العالي[168]،والصحة والمواصلات في الجمهورية العربية اليمنية ، وتشير التقارير للفترة مابين 1974م-1980 الى ان صنعاء حصلت على 30،8 مليون دينار كويتي او 9% من مجموع القروض التي منحها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بجهود من دولة الكويت ، وطوال السبعينات ايضا لعبت الوساطة الكويتية دورا هاما للتخفيف من حدة التوتر على الحدود بين شطري اليمن ، وتكللت جهود الوساطة الكويتية والاماراتية بلقاء الرئيسين اليمنيين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح اسماعيل برعاية الجامعة العربية في الكويت عام 1979م وهو اللقاء الذي ادى الى انهاء النزاع الحدودي بين شطري اليمن واعادة الروح الى اتفاقية الوحدة والقيام بمشاريع مشتركة بينهما ابتداءا من ذلك العام[169].

واثناء الزلزال الذي تعرض له اليمن قدمت الكويت مساعدات طبية وانسانية عاجلة للسكان المتضررين من الزلزال[170]. وعلى صعيد اخر ، نالت العلاقات مع اليمن الشمالي اهتماما كبيرا من قبل دولة الامارات العربية المتحدة التي بادرت منذ تاسيسها الى تقديم مساعدات اقتصادية هامة للجمهورية العربية اليمنية[171] . وفي 6 كانون الاول عام 1978م قام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح باول زيارة الى ابو ظبي بعد توليه الحكم في اليمن الشمالي بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان ، حيث اجرى محادثات حول مختلف مجالات التعاون القائمة بين البلدين الشقيقين[172].

وكان هدف تلك الزيارة تاكيد العلاقات الحميمة بين اليمن الشمالي ودولة الامارات العربية المتحدة،خصوصا بعد الاحداث الماساوية التي شهدتها صنعاء وعدن خلال عامي 1977و1978م واودت بحياة ثلاثة رؤوساء من الشطرين اليمنيين[173]، وقد نتج عن تلك الاحداث توتر الوضع على الحدود بين الشمال والجنوب ، خصوصا بعد توجيه اصبع الاتهام الى عدن بالضلوع مباشرة في اغتيال الرئيس الغشمي[174].

وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قد قام بعدد من الزيارات الى الامارات العربية المتحدة من شباط 1982م واب 1984م وديسمبر1987وعام 1990م في اطار سياسة التنسيق والتعاون بين البلدين[175]. وقد قدمت الامارات العديد من القروض لليمن الشمالي سواء عن طريق صندوق ابو ظبي او عن طريق الصناديق متعددة الاطراف مثل الاوبك وغيرها، وبشروط ميسرة او من فوائد على الاطلاق[176].

واثناء زيارة الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان لليمن وقع من الجانب اليمني اتفاقية لانشاء شركة استثمارية تتولى دراسة وتمويل المشاريع الاقتصادية والانمائية التي تعود بالنفع على البلدين[177].

وحسب الاحصائيات فقد حصل اليمن الشمالي مابين 1974و1980 على قروض نقدية من صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية وصلت الى 126،5 مليون درهم اماراتي[178].

وقد قدمت الامارات مشروع اعادة بناء سد مارب ،الذي يحمل اضافة الى فائدته الكبيرة في ري الاراضي المزروعة عنوان الحضارة اليمنية[179].

كما تقدمت الامارات بمشروع شق طريق صنعاء- مارب على نفقاتها الخاصة[180]. اضافة الى ذلك، قامت الامارات العربية المتحدة من خلال صندوق ابو ظبي للتنمية بتقديم عدد من القروض التنموية للحكومة اليمنية بشروط ميسر، وقامت حكومة الامارات ببناء عدد من المدارس والمعاهد التعليمية، كما ساهمت في تطوير قطاعات النقل والمواصلات والتربية والتعليم [181].

استمرت علاقات باقي دول الخليج كعمان وقطر والبحرين في النمو اثناء حكم علي عبدالله صالح اذ وقفت هذه الدول الى جانب اليمن في حرب اليمن عام 1979م[182].

كما بدات الاهتمام ببرامج المساعدة القطرية لليمن عن طريق تمويل بعض المشروعات الخدمية والتعليمية في الجمهورية العربية اليمنية ، كما نشات ايضا لجان تنسيق ثنائية بين قطر واليمن الشمالي ، والاهم من ذلك ان التحويلات المالية من المهاجرين اليمنيين في قطر كان لها اثرها وساهمت بالاضافة الى التحويلات المالية الضخمة من السعودية والامارات والكويت في تحسين الوضع المعيشي لدى شرائح كبيرة من السكان في اليمن، ويشار دائما الى الامارات وقطر والبحرين ، بدرجات متفاوتة، بانها كانت من اوائل الدول الخليجية التي استوعبت العناصر اليمنية في قواتها المسلحة وقوات الامن ،وشجعت اليمنيين على الحصول على المواطنة والانخراط في سلك الخدمة المدنية في هذه البلدان، وقد استمرت المساعدات الخليجية لليمن على الرغم من انخفاض المساعدات في هذه الفترة بسبب انخفاض اسعار النفط [183].

وفي السادس عشر من شباط عام 1989انضم اليمن الشمالي الى كل من العراق[184] والاردن ومصر[185] لتأسيس مجلس التعاون العربي[186] كمنظمة اقليمية على غرار مجلس التعاون الخليجي ، وقد فسر موقف صنعاء على انه ردفعل على استبعادها من مجلس التعاون الخليجي[187] ، مع هذا لم يحقق لليمن أي فوائد اقتصادية ومالية ملموسة ، اذ انهار المجلس عند اول اختبار عملي للقرار الجماعي بين اعضائه. وكان انفراد النظام العراقي السابق بقرار غزو الكويت بمثابة اول واخر مسمار في نعش المجلس الجديد ،والاهم من ذلك ان التقارب الذي جرى بين بغداد وصنعاء في اطار مجلس التعاون العربي اصبح من الأسباب التي دعت الى الارتياب من موقف اليمن[188] اثناء غزو العراق للكويت عام 1990. [189].

الخاتمة:-

علي عبد الله صالح ، رجل من اسرة ريفية فقيرة ، وصل بظروف سياسية معقدة ففي اقل من عام قُتل قبله ثلاثة من رؤوساء اليمن الشمالي ، وعلى الرغم من تضارب الاراء والاتهامات في مسؤولية هذه الاغتيالات والتي وجهت ضد اطراف مختلفة ومن بين هذه الاطراف علي عبدالله صالح الذي توجه له اصبع الاتهام من معارضيه ، ولكن أياً كان المسؤول عن هذه الاغتيالات فلا زالت الحقائق مجهولة لحد الان. استطاع علي عبدالله صالح بظروف معينة من الوصول الى كرسي الحكم عام 1978م وربما بتنسيق بينه وبين بعض القيادات المتنفذة في اليمن.

تولى علي عبد الله صالح الحكم وهو حديث السن (32سنة) ، لم يمارس الحكم من قبل فهو رجل عسكري بالدرجة الاولى ، يمكن القول انه حكم البلاد انذاك حكم عسكري لاسيما ان الوضع في البلاد انذاك كان يتطلب هكذا نوع من الحكم . ويبدو انه كان قد اتبع سيدسة مركزية أذ أنه حاول أخضاع كل الاطراف السياسية الى حكم حزب واحد عندما أنشأ المؤتمر الشعبي العام والذي ضم كل الاحزاب السياسية .

ربما خدمته الظروف او هو قد هيأ الطريق للوصول الى الحكم فقد اتهم بانه وراء اغتيال الرؤوساء الذين كانوا قبله ، شخصية علي عبد الله صالح لازالت الحقائق حولها غامضة لاسيما كثير من الوثائق لم تظهر بعد .

من اتهم علي عبد الله صالح بمقتل ابراهيم الحمدي اقاموا عليه محاولة انقلابية عان 1978 لكنه تمكن من القضاء عليها واعدام قادتها مما دفعه الى اعادة ترتيب اوضاع الجيش وقوات الامن ، فقام بجملة تغييرات داخل الجيش مستعين بالاقارب والموثوقين من انصاره لكسب تأييد الجيش له وبالتالي المحافظه على منصبه .

من جهة اخرى هذه المحاولة الانقلابية ثبتت قوة سيطرة علي عبد الله صالح في الشمال مما اثار حفيظة السلطة الجديدة في عدن برئاسة عبد الفتاح اسماعيل والتي كانت تعتقد ان علي عبد الله صالح ضعيف لدرجة يمكن معها السيطرة على شمال اليمن وتوحيدها بزعامة الحزب الاشتراكي اليمني .

فكان اول صدام عسكري بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في عهد علي عبد الله صالح عام 1979م هو اختبار لكلاً منهما ومعرفة قوة الاخر ، هذا الصدام الذي كان من نتائجه توقيع اتفاقية وحدوية يمنية وهي اتفاقية الكويت ، وقد وافق علي عبد الله صالح على توقيع بيان الكويت الوحدوي على اساس شروط عبد الفتاح اسماعيل لتحقيق الوحدة سريعاً وبالتالي انجاز دستور الوحدة خلال ستة اشهر بما يتيح له كسب الوقت وتدعيم مواقفه الداخليه باعتبار قضية الوحدة مقدسة عند اليمنيين الذين يعتقدون الرؤوساء الذين سبقوه قد اغتيلا بسببهما .

استخدم علي عبد الله صالح سياسة التوازن الاقليمية والدولية طيلة الفترة الممتدة من بداية حكمه الى عام 1989 مع كل الاطراف في محاولة منه لدعم سياسته الداخلية ، وبما يضمن له البقاء في كرسي الحكم ، والتي توجت باتفاقية الوحدة مع اليمن عام 1990م.

الهوامش:-

1- Ali abdallah salih B iography,www..boorags.com/biography/ali_abdallah-salih;profile:yemen ; السيرة الذاتية للشخصيات في اليمن ، president ali Abdullah saleh,http://middleeast.about.com; .almoqatel

2- من هو علي عبدالله صالح نبأ نيوز،www.nabanews.org؛ علي عبدالله صالح، تجارب السياسة وفلسفة الحكم:تفاصيل واسرار يوم 17 يوليو 1978م، صحيفة26 سبتمبر، يوليو2010،ع .http://www.26.sept.info.1526

3- وهو تعليم بدائي يقتصر على حفظ القران،وتعلم الكتابة،وهي الطريقة الوحيدة للتعلم في اليمن انذاك Ali abdallah salih B iography,www..boorags.com/biography/ali_abdallah-salih.

4- اذ كان عليه ان يدفع 10 ريال فرنسي لدراسة المصحف كاملاً، ويقول صالح في احدى المقابلات الصحفية ليصف تلك الفترة من حياته :((لم تكن المدارس في اليمن متاحة انذاك للجميع،كانت هناك كتاتيب،اما المدارس فكانت موجودة في المدن الرئيسية ولا يدخلها الا من لديه نقود ا وان يكون قريباً من الاسرة الحاكمة،ونحن من منطقة لم يكن لديها رصيد من ذلك..وكنا نعتمد على الماشية ومحاصيل القمح والذرة وليس عندنا المال الكثيرالذي يمكننا من دخول المدارس)) . نقلاً عن من هو علي عبدالله صالح،نبأنيوز ،www.nabanews.

5- من هو علي عبدالله صالح نيوز ،www.nabanews.org.

6- حيث لجأ خاله الى احد مشايخ سنحان الشيخ وهو علي صالح علوان ليتوسط له عند القملي الذي كان حينها مسؤول عن تسجيل المجندين في الجيش الاميري للمملكة المتوكلية فذهب الشيخ ومعه علي عبدالله صالح الى مسؤول التجنيد واقنعه بكل الوسائل لادخال علي للجيش .من هو علي عبدالله صالح،نبأنيوز www.nabanews.org

7- من هو علي عبدالله صالح،نبأنيوز ،www.nabanews.org

8- ذلك ان قبيلة علي عبدالله صالح المعروفة بقبيلة سنحان هي احدى القبائل التابعة لأتحاد قبائل حاشد. Ali abdallah salih B iography,www..boorags.com/biography/ali_abdallah-salih

9- احمد الغشمي ولد في ضواحي صنعاء عام 1941، التحق بالجيش عقب ثورة 1962/9/26م،وسرعان ماترقى في المناصب لكفاءته ، ساهم في حركة 13 حزيران 1974 وعينه ابراهيم الحمدي رئيسا للاركان ثم نائبا له، ليخلفه في منصبه .سمير عبد الرسول العبيدي، تجربة الوحدة اليمنية: دراسة تاريخية – سياسية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 22، 2009،ص110.

10- Ali abdallah salih B iography,www..boorags.com/biography/ali_abdallah-salih;

11- في 3 اذار 1974 تم تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حسن مكي،وتم اقرار برنامج انمائي ثلاثي(73_1976)وكان يعد اول خطوة لتحقيق التنمية في نيسان عام 1974 .وعندما لم يتم شروط الارياني كلها وانتشرت الفوضى السياسية وتعددت مراكز القوى في عهد القاضي الارياني ،انهار الاقتصاد ،مما ترتب عليه شل قوة النظام السياسي بسبب الانشقاقات واختلاف وجهات النظر بين مراكز القوى السياسية ، الامر الذي دفع رئيس واعضاء المجلس الجمهوري لتقديم استقالتهم لرئيس مجلس الشورى عبدالله بن حسين الاحمرالذي قدم بدوره استقالة مجلس الشورى الى القيادة العامة للجيش التي اعلنت بيانها في الثالث عشر من حزيران عام 1974 شرحت فيه لأفراد الشعب ان التباين في وجهات النظر نتج عنه انهيار في الاوضاع.وفساد مالي واداري وانفلات في اجهزة الدولة ومؤسساتها،الامر الذي ادى الى تحمل الجيش المسؤولية حرصا على السلام والامن وتم تشكيل مجلس قيادة مكون من سبعة اعضاء برئاسة المقدم ابراهيم الحمدي واعلنت حالة الطوارىء واغلقت المطارات وفرض منع التجول في المدن ،وطلب من حكومة حسن مكي ،التي تشكلت في شهر اذار الاستمرار في اعمالها)، السيرة الذاتية للشخصيات في اليمن almoqatel

12- ولد في حصن اريان بمدينة بريم عام 1910 وتلقى تعليمه فيها ، واصبح رئيساً للجمهورية أثر الانقلاب على عبدالله السلال في الخامس من تشرين الثاني عام 1967م. ساهم في جهود الوحدة، واستقال في الثالث عشر من حزيران عام 1974 ورحل الى دمشق . توفي بتاريخ الرابع عشر من اذار عام 1988م ودفن في صنعاء .سمير عبدالرسول العبيدي، المصدر السابق،ص 108.

13 –بعد توليه مسؤولية امن تعز،اصبح علي عبدالله صالح معروف لذى القادة والمشايخ في اليمن الشمالي ، وارتبط بعلاقة قوية مع شيوخ القبائل اصحاب النفوذ القوي في الدولة كالشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني السابق http://vb.arabsgate.com.

14-عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي) ،الدور القيادي للرئيس علي عبدالله صالح في تحقيق الوحدة والديمقراطية والتنمية 1978-2005، عدن،2010،ص53-54.

15- المصدر نفسه ، ص53-54.

16- أي أن لكل وزارة وزير متخصص في تخصصها , مثل التعليم يكون عالم , والمالية أو الإقتصاد يكون عسكري , على الأيكون منتمي لأي حزب "غالباً http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=6594f315c99a5736. "

17-منذ عام 1975م تقريبا ومشايخ حاشد المقربين من الأسرة السعودية الحاكمة يتلقون مبالغ شهرية طائلة يصل مجموعها إلى 60-80 مليون دولار سنويا كما أشار الدكتور غريغوري غوس مدرس العلاقات الدولية بجامعة فرانكفورت الامريكية وذلك في ستينات القرن العشرين وقد ذكر الباحث الآيرلندي فرد هاليداي أن بصمة رئيس الجمهورية العربية اليمنية الثالث، الرئيس ابراهيم الحمدي كانت رفضه للتدخلات الخارجية في شؤون اليمن الداخلية وبالفعل ماأن أُغتيل الحمدي حتى طلب احمد الغشمي وهو من حاشد بإعادة المرتبات الشهرية التي تدفعها الأسرة السعودية لمشايخ القبائل والتي أوقفها الحمدي ، لم تكن نية الحمدي معادية للسعودية فقد أراد أن يتبنى سياسة خارجية متوافقة مع الرياض لكنه تبنى سياسية داخلية معادية لمصالح مشايخ القبائل وحاشد تحديدا واللتي من خلالها مارس النظام السعودي تأثيره على اليمن :قبائل اليمن.www.wekepdia.org.

18-http://www.wikipedia.org؛ ثروت مكي ،التطورات الاخيرة في دولتي اليمن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد54، 1978،ص171

19- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص 55.

20- http://www.wikipedia,org

21- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص56.

22-http://www.wikipedia,org ؛ اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي ، النشاط السوفيتي تجاه شطري اليمن والموقف العربي والدولي منه 1962-1979،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربيه ، جامعة ديالى ،2006، ص 89.

23- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص 56.

24- اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق، ص 89.

25-مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر1918-1982، ترجمة محمد علي البحر، د.ت ،القاهرة ،ص283-284.؛ التطورات الاخيرة في دولتي اليمن، السياسة الدولية ،العدد 54، 1978،ص172؛كما ينظر: ايضا نص قرار الجامعة العربية بتجميد العلاقات مع عدن ، وكالة مختارات الاخبار العربية والعالمية، الملف السنوي -مجموعة الاحداث اللبنانية والعربية والدولية يوميات ووثائق لعام 1978،د.م ، د.ت، ص14.

26- نقلاً عن عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص58-59.

27-المصدر نفسه، ص 59.

28-المصدر نفسه ، ص 60؛ شاويش اليمن علي عبد الله صالح ..ملفات ديكتاتور عربي

http://tahaabdoh.blogspot.com/2011/06/blog-post.html

29- كلمة علي عبدالله صالح امام مجلس الشعب التاسيسي بعد ادائه اليمين الدستورية 1978/7/18م، موقع الرئيس علي عبدالله صالح . http://www.president saleh.gov.ye.

30- المصدر نفسه.

31 - نقلاً عن ، المصدر نفسه ، ص 60.

32- للتفصيل ينظر :الحركة الناصرية في اليمن،نبض عدن،http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t

33- انضم ابراهيم الحمدي الى عضوية التنظيم الناصري في نيسان عام 1974م،وشارك في مؤتمره الخامس الذي عقد في مدينة الحديدة. ينظر : الحركة الناصرية في اليمن، المصدر نفسه.

34- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص 61.

35- حيث اعدم امين التنظيم العام عيسى محمد سيف والامين المساعد سالم السقاف واعضاء لجنته المركزية باستثناء خمسة فقط تمكنوا من الافلات وبلغ عدد الشهداء 21 شهيداً،من القيادة المدنية ،9 من القيادة العسكرية ، وجرى اعتقال وتشريد المئات من كوادره واعضائه للمزيد ينظر :الحركة الناصرية في اليمن، المصدر السابق.

36- منذ مصرع ابراهيم الحمدي في شهر تشرين الاول عام 1977م بدأت الجبهة القومية الديمقراطية اليمنية الشمالية تتأهب للحرب ضد صنعاء ،والجبهة عبارة عن تجمع يضم العناصر الناصرية والبعثية والماركسية في اليمن الشمالي ، وتعزز وضعها عندما انضمت اليها حركة 13 حزيران (يونيو) ،التي تضم انصار الرئيس الراحل ابراهيم الحمدي وكانت قد اختارت اسمها من ذكرى تسلم الحمدي للسلطة ،وقد أدى انضمام حركة 13 حزيران للجبهة الى التحاق كثير من قوات الجيش بها ، فالتحق بها مغاويرالعقيد الحمدي(شقيق الرئيس الراحل) ومظليو العقيد عبد الله عبدالعالم ، كما اعلنت فرقة العمالقة الثورة في منطقة الجنوب. ظمياء كاظم الكاظمي ،الاحداث السياسية في اليمن في الدوريات العربية 1980،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،السلسلة الخاصة 58، ص110-111م .

37- احداث الاجتياح الجنوبي للمناطق الجنوبية في العام 1979م، أخبار الوطن ،العدد الرابع، 2012م، http://www13.0220.com/2012/05/09/971790743.jpg.

38- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، 61.

39-المصدر نفسه ، ص 62.

40- اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق، ص 94.

41- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص 70.

42- نقلاً عن ظمياء الكاظمي ، المصدر السابق ، ص 182.

43- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص 73.

44- كانت اليمن تعيش حالة اقتصادية مترديه ولنعرف اسباب التخلف الرهيب في اليمن ومحاولات الاصلاح الاقتصادي ينظر:عبدالكريم الارياني، التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الاولى في الجمهورية العربية اليمنية:دراسة تحليلية ، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد 22، 1986، ص 93 ومابعدها ؛د.خالص الاشعب، اليمن –دراسة في البناء الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي،سلسلة دراسات315،الجمهورية العراقية،1982،ص278-284.

45- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص 152.

46-حول التنمية وتطورها في الجمهورية العربية اليمنية ينظر:مركزدراسات الوحدة العربية ، التنمية المستقلة في الوطن العربي – بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت ،1987،ص787-823.

47- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص 153.

48-المصدر نفسه، ص 145.

49- قبل اكتشاف النفط في اليمن كان اليمنيون يقصدون السوق الدولية للنفط في روتردام لشراء احتياجاتهم هناك وبالسعر الدولي ،ويروى ان الشركات الاميركيةوالاوربية قصدت صنعاء في الثلاثينات وحاولت اقناع الامام بالسماح لها بالتنقيب عن النفط ،لكن الامام رفض. ينظر:خالد بن محمد القاسمي، مجلة الخليج العربي،ع1-2، 1986، ص142-143.

50- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص 154.

51- حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية:دراسات في عمليات التحول من التشطير الى الوحدة،ط1، بيروت، 1994، ،ص186.

52- في التاسع من تموز عام 1984م افتتح الرئيس علي عبدالله صالح اولى الابار في منطقة مأرب الجوف وسميت"أ" (الف). على بعد سبعين كيلومتر شرق المدينة التاريخية مأرب ، عثرت شركة هانت الاميركية على النفط في اول محاولة للتنقيب عنه. بعد ثلاثة ايام اسدل الصمت على الموضوع ، لان النفط لايمكن استغلاله الابعد سنتين لو ثلاثة، في نهاية الثمانينات على ابعد تقدير، ويبدو انه كانت هناك اسباب في التكتم عنه منها لانه ربما يشجع العمال اليمنيين المهاجرين او الدول التي استقبلتهم على الاسراع في انهاء عقودهم او عدم تجديدها لحثهم على العودة الى اليمن قبل ان تصبح البلاد جاهزة لاستيعابهم ،هذا بالاضافة الى حجم النفط الذي عثر عليه ، ففي الفترة الاولى كانت التقديرات محصورة تحت سقف الـ 6000برميل باليوم،ثم ارتفعت الى 10الاف في اوائل تموز 1984م، لكنها بقيت اقل بكثير من الـ75 برميل التي حددتها الدراسات من اجل انتاج نفطي مربح خصوصا في بلد

تبعد الابار النفطية فيه (500)كم عن البحر وتفصلها عنه جبال ترتفع احيانا 3000كم. وهذا التكتم لم يستمر سوى بضعة اشهر ثم اعلن علي عبدالله صالح عن اكتشافه في اليمن في كانون الاول 1984معندما استقبلت صنعاء اول مؤتمر دولي في تاريخها اذ التقى فيها وزراء خارجية الدول الاسلامية الـ44قال : ((وجدنا النفط ونعرف الان لدينا منه ما يكفي للتصدير)) ومع انه تحدث في البديهيات فقد حرص على التاكيد: ((هذا النفط يمني والانابيب التي ستنقله الى الساحل ستجتاز اليمن وستكون ملك الشعب اليمني)) وأضاف قائلاً: ((لم نجد النفط فقط بل ايضا كميات من المعادن كالزنك والكوبالت والحديد والفضة)) من جانب اخر فان الصمت عن اكتشاف النفط كان بسبب اخر وهو التخفيف من ردود فعل الجيران،خاصة ان النفط موجود في منطقة تلتقي عندها نظريا الحدود السعودية واليمنية الشمالية واليمنية الجنوبية من دون ان تكون هناك حدود فعلية او نهائية .اكثر من ذلك كانت عدن قد اعلنت ان التقنيين السوفيات اكتشفوا النفط في منطقة شبوة القريبة لمنطقة مأرب .خالد بن محمدالقاسمي، المصدر السابق، ص143-144.

53- حسن ابو طالب، المصدر السابق ،ص 187.

54-المصدر نفسه، ص 187.

55-المصدر نفسه، ص 186.

56- المصدر نفسه، 188.

57- المصدر نفسه ، ص 188.

58- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ،ص154.

59- اليمن:صراع الوحدة والانفصال ،عبدالله صالح، 1،يوليو،1994م،الأهرام الرقمي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=217878&eid=292 . ؛ مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، علي عبد الله صالح 25 عاما من القيادة والسياسة ،صنعاء ،ط1، 2003، ص78.

60-وشهرته سالمين ولد في عام 1935 في ابين ، واصبح رئيساً لمجلس الرئاسة بدءاًمن عام 1969. اتهم في عام 1978 بتدبير انقلاب عسكري وأُعدم .سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 108.

61- ولد عام 1939، وهو رئيس الشطر الجنوبي في الفترة 1978-1980، ومنظّر الحزب الاشتراكي الذي حكم عدن في الفترة 1978-1994، واستقال من جميع مناصبه في نيسان 1980 لأسباب صحية وعاش في المنفى ثم عاد الى عدن لتندلع احداث 13 كانون الثاني عام 1986م حيث أُ غتيل في اثنائها.المصدر نفسه،ص 109.

62- ينظر:ظمياء كاظم الكاظمي ، المصدر السابق ، ص 54.

63- حسن ابو طالب، المصدر السابق ،ص 138.

64- فالقتال الذي بدأ يوم 17 شباط في منطقة مكيراس في المحافظة الثالثة وفي منطقة بيحان في المحافظة الرابعة كان عبارة عن تبادل قصف مدفعي شمل بعض المواقع العسكرية ، ويوماً بعد يوم بدأ الوضع يتفاقم ليصبح اكثر خطورة . ظمياء كاظم الكاظمي ، المصدر السابق، ص105.

65- حسن ابو طالب، المصدر السابق ،ص141.

66- فقد كانت الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية تعد تعد العدة لمواجهة شاملة مع النظام اليمني اثر اغتيال ابراهيم الحمدي عام 1977م لاسيما بعد حركة الرائد عبدالله عبدالعالم وحادث اغتيال الغشمي والانقلاب الفاشل ضد علي عبدالله صالح في 15 تشرين الاول عام 1978م حيث جرت حملة اعتقالات واعدامات واسعة بين صفوف الوطنيين اليمنيين من عسكريين وسياسيين وقد تمخض عن حملة القمع هذه حالة هيجان في صفوف القوات المسلحة وحركات تمرد في بعض المناطق ومواجهة ساخنة بين القبائل المؤيدة لعلي عبد الله صالح والقبائل المناهضة له . وكان من نيجتها لجوء اعداد من العسكريين اليمنيين الشماليين الى المناطق الحدودية المحاذية لليمن الديمقراطية وخاصة منطقة البيضاء وهناك بدأت عمليات اعداد منظمة ضد النظام في صنعاء وكانت الجبهة الوطنية الديمقراطية تقوم بعملية الاعداد هذه من خلال انشاء القوات المسلحة الشعبية ، ويبدو ان محافظة البيضاء اليمنية الشمالية كانت ساقطة في يد القوات المسلحة الشعبية وخلال الفترة التي سبقت الاعلان عن بدء الحرب بين اليمنيين كانت الجبهة قد استكملت كافة استعداداتها لمباشرة التحرك الجدي لأسقاط نظام علي عبد الله صالح فجهزت ونظمت وحداتها العسكرية بانتظار ساعة الصفر وكان المقصود بذلك ان تنطلق الثورة ضد النظام من خارج صنعاء لتشمل بقية المناطق وذلك بعدما فشلت محاولات سابقة لأسقاط النظام من داخل صنعاء بالذات لأسباب عسكرية وقبلية، وفي هذه الاثناء كانت تتوافد الى منطقة البيضاء وهي المنطقة المحررة غير المعلنة قوات يمنية من مختلف ارجاء اليمن تعلن الولاء للجبهة الوطنية الديمقراطية وتنضم الى القوات المسلحة الشعبية. ويوم الثلاثاء 20 شباط انضمت كتيبتان قدمتا من صنعاء ،وكانت تنفذ احكام الاعدام على كل من يرفض الانضمام الى القوات المسلحة الشعبية ، كما كانت قد انضمت اليها كتائب من القوات المظلية التابعة لعبد الله عبد العالم وكتائب من قوات العمالقة التي يقودها عبد الله الحمدي شقيق ابراهيم الحمدي ، كان النظام في صنعاء يشعر بخطر الداهم من الجنوب فقرر استعجال التحرك قبل ان تصبح المواجهة اسوأ فيما لو تأخر أو تباطأ فأعطى امراً لسرب من طائراته المقاتلة ولبعض الكتائب المدعمة بالأليات بالتوجه من صنعاء الى منطقة البيضاء لقمع تمرد الجبهة الديمقراطية فوقعت معركة بين الطرفين اسقطت خلالها طائرة يمنية وتم دحر القوات المهاجمة بعدما تم الاستيلاء على اكثر من 25 عربة عسكرية، من جانب اخر فقد بدات اليمن الشمالية تحشد قواتها على طول الحدود مع اليمن الجنوبية ، وقد حدثت اشتباكات في بعض قرى المحافظات الثانية في الضالع ، في غضون ذلك كانت القوات المسلحة الشعبية التابعة للجبهة الوطنية الديمقراطية تخوض معارك ضاربة في محافظة البيضاء وتوسع من رقعة انتشارها الى ان وصلت في زحفها الى منطقة رواح القريبة من محافظتي ذمار وصنعاء كما تمكنت بعض القوات المسلحة الشعبية من احتلال ذمار ونهم وسفيان في محافظة ذمار المحاذية لصنعاء ، مما كان يعني ان هذه القوات بدات تدق ابواب صنعاء. ظمياء الكاظمي ، المصدر السابق، ص105-108

67- للتفصيل ينظر:احداث الاجتياح الجنوبي للمناطق الجنوبية في العام 1979م، صحيفة اخبار الوطن ،العدد الرابع، 2012م . http://www.13.0220.com/2012/05/09/971790743jpg .

68- ظمياء الكاظمي ، المصدر السابق، ص 108.

69-- الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح 1926 -2006، أمير دولة الكويت الثالث عشر والثالث بعد الاستقلال من المملكة المتحدة هو الابن الثالث للشيخ احمد الجابر الصباح من الشيخة بيبي السالم الصباح ابنة حاكم الكويت التاسع الشيخ سالم المبارك الصباح تلقى تعليمه في المدرسة المباركية والمدرسة الاحمدية . في عام 1949 عينه والده نائبًا له في الاحمدي، وكان المسؤول العام عن المدينة، وفي عام 1959 عينه الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيسًا لدائرة المال والأملاك العامة، كما كان رئيسًا لمجلس النقد الكويتي، وقام في الاول من نيسان 1961 بإصدار اول عملة في الكويت تحمل توقيعه. وبعد استقلال الكويت في 1التاسع عشر من حزيران 1961 وإجراء انتخابات المجلس التاسيسي عين وزيرًا للمالية والصناعة في الحكومة الاولى والتي كانت برئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح وعندما تولى الشيخ صباح السالم الصباح رئاسة الحكومة أصبح نائبًا لرئيس مجلس الوزراء، وبعد وفاة الشيخ عبد الله السالم وتولي الشيخ صباح السالم الحكم عين في الثلاثين من تشرين الثاني 1965 رئيسًا لمجلس الوزراء،وفي الحادي والثلاثين من ايار عام 1966 بويع في مجلس الامة ولياً للعهد وذلك بعد تزكية الأمير له. وفي الخامس من حزيران عام 1967 أصبح حاكماً عرفياً للكويت بعد تطبيق الأحكام العرفية، وذلك إلى أن رفعت الأحكام العرفية في الاول من ايار عام1968. تولى الحكم في الحادي والثلاثين كانون الاول 1977 بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح ، وكان صاحب فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي أنشأ في1981 . تعرض في يوم 25 ايار1985 لمحاولة اغتيال نجا منها، وفي الثاني من اب 1990 غزت العراق الكويت ، فاستخدم كافة الوسائل لتحريرها، وتحقق ذلك في السادس والعشرين شباط 1991 بعد حرب الخليج الثانية.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC% .

70- ظمياء الكاظمي ، المصدر السابق ،ص 229.

71- تدخلت الدول العربية من خلال اجراء عدد من الاتصالات فيما بينها لوضع الحلول الكفيلة باخماد الحرب بين اليمنيين واسفرت هذه الاتصالات عن عقد المؤتمر الطارىء لوزراء الخارجية العرب في الكويت.المصدر نفسه،ص274؛ مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق ، ص 78.

72- ظمياء الكاظمي ، المصدر السابق ، ص228-231، ص 99-100.

73- لمعرفة ماجرى داخل الاجتماع ينظر: المصدر نفسه ، ص 239-241؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1979م، ط3، بيروت ، 1985، ص71.

74- ظمياء الكاظمي ، المصدر السابق ، ص274.

75- النص الكامل لقرار وقف القتال بين اليمنيين . المصدر نفسه،ص242-243.

76- حول موقف الطرفين من القرارات ينظر:المصدر نفسه ، ص239-241.

77–حسن ابو طالب ، المصدر السابق ، ص 141–142؛سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 110؛ مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية، المصدر السابق ، 79–81.

78– سمير عبدالرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 111.

79– ولد في 31 كانون الاول عام 1939 في ابين ، وانضم الى حركة القوميين العرب ، وتولى منصب امين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ومنصب رئيس مجلس الشعب الاعلى ، وتخلى عن منصب رئاسة الوزراء في 14 شباط 1985 أُطيح عقب احداث 13 كانون الثاني عام 1986. سمير عبدالرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص107.

80– عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق، ص 95.

81–المصدرنفسه ، 95–96.

82–مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدرالسابق، ص88 ومابعدها.

83– عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص97.

84–المصدر نفسه ، ص 98.

85– اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطري اليمن ، عدن، 1981/12/2م، يوسف خوري ، المشاريع الوحدوية العربية 1913–1989، دراسة توثيقية، ط2،بيروت ، 1990،ص508–510.

86– المصدر نفسه ، ص 508

87–المصدر نفسه ، 508.

88–المصدر نفسه ، ص509.

89– للتفصيل ينظر: المصدر نفسه ، 509–510.

90– مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق، ص 92 ومابعدها .

91– وهو المجلس الذي تم الاتفاق على تشكيله في قمة عدن في الحادي عشر من عام 1981م اثناء لقاء القمة بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد، وعقدت سكرتارية المجلس اليمني الاعلى عدة لقاءات،وتكونت اللجنة الوزارية المشتركة للبحث في توحيد النظم والاساليب المتبعة في الشطرين ،وقد عقدت اولى جلساتها في عدن في تشرين الثاني 1982 ،كما انتظمت لقاءات المجلس اليمني الاعلى ،فعقد اربع دورات متتالية ،كانت الاولى في صنعاء من 15–20 اب 1983 وعقدت الدورة الثانية في عدن في 15–17 شباط 1984 اما الدورة الثالثة فعقدت في مدينة صنعاء من 4–5 كانون الاول 1984 .ينظر:المصدر نفسه ، ص 91 ومابعدها .

92- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص99.

93-عن حرب 1986 ينظر: فيصل جلول ، اليمن الثورتان ، الجمهوريتان ، الوحدة 1962-1994،ط1، 1999، ص 169-179.

94- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص 100.

95-سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق، ص 111.

96- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ،ص 100.

97- في 13 كانون الثاني عام 1986م تم الاعلان عن حدوث مجازر دموية في عدن داخل قاعة المكتب السياسي بين اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليمني كما تم الاعلان عن مقتل القيادات الرئيسية للحزب وهم علي عنتر ، صالح مصلح ، علي شايع ونجى منها علي سالم البيض وعبدالفتاح اسماعيل ، انتهت الاحداث بخروج علي سالم البيض من الشطر الجنوبي الى اليمن الشمالي ومعه عدد من قيادات الحزب ورجال الدولة واستلام علي سالم البيض ومن معه مقاليد السلطة في الحزب والدولة.ينظر:مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق ،ص 191.

98- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص 79-80.

99- سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق،ص 111.

100-مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق ، ص103-104.

101-المصدر نفسه، ص105.

102- المصدر نفسه، ص106.

103- سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 112؛ مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق،ص 107-108.

104-المصدر نفسه، ص109.

105- للتفصيل ينظر:-اتفاقيتا صنعاء الخاصتان بمتابعة الخطوات الوحدوية بين شطري اليمن ،صنعاء 3-4 ايار 1988،يوسف خوري ، المصدر السابق ، ص730-731.

106- سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 112؛ مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق، ص 107.

107- وذلك اثناء زيارة علي عبد الله صالح الى جنوب اليمن للمشاركة في احتفالات الشطر الجنوبي بمناسبة الذكرى 22 لأستقلال الجنوب .عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص 102.

108- سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 112.

109- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص 102-103.

110-المصدر نفسه، ص 103.

111- سمير عبد الرسول العبيدي ، المصدر السابق ، ص 112.

112- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص 104.

113- شهدت صنعاء اول اجتماه لكامل قيادة الوطن اليمني ممثلة في الاخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والاخوة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى ورئيس الوزراء واعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من اعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين ... للتفصيل ينظر: اتفاق اعلان قيام الجمهورية اليمنية الموحدة وتنظيم الفترة الانتقالية في دولة الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، بيروت ، ط1، 1995 ، ص1-2.

http://www.ye-forum.net/vb/showthread.php?t=221849

114- للتفصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص 1 وما بعدها.

115- لمعرفة بنود الاعلان ينظر: المصدر نفسه ، ص1 ومابعدها .

116- مركز البحوث والمعلومات بوكالة الانباء اليمنية ، المصدر السابق، ص114.

117- المصدر نفسه، ص 114.

118- المصدر نفسه، ص115.

119- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص 105.

120-المصدر نفسه ، ص 181؛ فيصل جلول، المصدر السابق،ص 70.

121- اوليغ بيريسيكين ، اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي ،ط1 ، 2005، ص367.

122- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ،ص 180-181.

123- ولد في أكتوبر عام 1924 الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة (1977. 1981) تخرج في الأكاديمية البحرية الأمريكية عام 1946، وخدم في البحرية سبع سنوات. انضم إلى الحزب الديمقراطي، ثم أصبح حاكماً لولاية جورجياً عام 1971. تولى رئاسة البلاد. تميزت سياسته الخارجية بدعم المفاوضات بين مصر و الكيان الصهيوني حتى عُقد الصلح بينهما. عانى من مشكلة احتجاز أعضاء سفارته في طهران ابّان الثورة عام 1979 فضلاً عن مشكلة الغزو السوفيتي لأفغانستان . ينظر:
Encyclopedia Britaninca, Vol2,p.906

124- اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق، ص92.

125- **جورج هربرت واكر بوش** (George Herbert Walker Bush)؛ (12 حزيران 1924 رئيس االولايات المتحدة الامريكية الواحد والأربعون من عام 1989 إلى عام 1993. عمل قبل ذلك كمدير لوكالة المخابرات المركزية وكنائب للرئيس الأمريكي رونالد ريجان، وكان قد بدأ حياته السياسية في مجلس الشيوخ عام 1966. للتفصيل ينظر: http:/ ar.wikipedia.org.

126-رونالد ريجان (Ronald Wilson Reagen) ولد في شباط 1911،في مدينة تامبيكو(Tampico) بولاية الينوي(Illinois) ، من اسرة متوسطة الحال ، تنحدر من اصول ايرلندية واسكتلندية ،كان والده جون ادوارد ريجان(John Edward Reagn) الشهير بـ جاك (1883-1941) بائع احذية ثم عمل مديراً لعديد من المشروعات العامة مثل: بناء مطار ديكسون(Dixon) . ومات نتيجة اصابته بأزمة قلبية بعد حضوره اول فيلم مميز لأبنه، تولى ريجان الرئاسة في اوائل عام 1981م ،في وقت كانت الولايات المتحدة الامريكية تمر بظروف سياسية واقتصادية صعبة ، بدأحياته السياسية عام1947م . للتفصيل ينظر:السيرة الذاتية للشخصيات في الولايات المتحدة الامريكية ، http:// www.moqatel.com.

127-- اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق، ص92

128- المصدر نفسه، ص 86.

129- المصدر نفسه، ص93.

130-عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ، ص182.

131- اوليغ بيريسيبكين ، المصدر السابق، ص 341.

132- اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق ، ص 93-94.

133-المصدر نفسه ، ص 94.

134-اوليغ بيريسيبكين، المصدر السابق ،ص345.

135- وصل علي عبدالله صالح الى موسكو وحطت طائرته في مطار فنوكوفو الذي زين باعلام الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية اليمنية ،وقد استقبله عند سلم الطائرة الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيت الاعلى للاتحاد السوفيتي ليونيد بريجنيف وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ووزير الخارجية اندريه غروميكو وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي وزير الدفاع السوفييتي ديمتري اوستينوف.اضافة الى سفير الاتحاد السوفيتي في الجمهورية العربية اليمنية انذاك اوليغ بيريسيبكين ، وسفير الجمهورية العربية اليمنية في موسكو صالح الاشول ورؤوساء الممثليات الدبلوماسية لعدد من الدول الاجنبية المعتمدون في الاتحاد السوفيتي وممثلو عمال موسكو . لمزيد من التفاصيل حول زيارته الى موسكو ينظر: المصدر نفسه ،ص345 ومابعدها.

136-حول المعاهدة بين الاتحاد السوفيتي واليمن الجنوبي ينظر:اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي ، المصدر السابق، ص108 ومابعدها.

137-المصدرنفسه ، ص 346-347.

138-المصدر نفسه، ص 340-341.

139-المصدر نفسه ، ص 342.

140-المصدر نفسه ، ص 343.

141-المصدر نفسه ، ص 374.

142-المصدر نفسه ، ،ص 349 ومابعدها.

143- وهي اول معاهدة بعد ثورة 26 ايلول بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية اليمنية ، تضمنت تقديم الاتحاد السوفيتي مساعدات بمختلف المجالات الى الجمهورية العربية اليمنية .ينظر: اياد تركمان ابراهيم اليوسف الدليمي ، المصدر السابق، ص 53 ؛ عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص 182.

144- وصل يوري ريباكوف مدير شؤون دائرة الشؤون القانونية بوزارة الخارجية السوفيتيية ،والكسندر باريشيف نائب مدير شؤون دائرة الشرق الاوسط ليجريا محادثات ،وكان من الجانب اليمني احمد الارياني ،وتم ذلك في مبنى وزارة الخارجية اليمنية وفي السفارة وبعد الانتهاء من العمل على نص المعاهدةارسلت برقية الى موسكو ، اما الزملاء في الوفد السوفيتي فقد حملوا معهم نسخة من نص المعاهدة الجاهزة للتوقيع. اوليغ بيريسيبكين ، المصدر السابق، ،ص387-388.

145- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق ،ص 183.

146- اوليغ بيريسيبكين، المصدر السابق، ص 374.

147- المصدر نفسه، ص 377.

148- عادل محسن علي احمد القيسي(الضالعي)،المصدر السابق،ص 183.

149- المصدر نفسه ، ص 184.

150-المصدر نفسه،ص185.

151-المصدر نفسه ، ص186.

152-المصدر نفسه ، ص187-188.

153- اما بالنسبة لعلاقته بدول الخليج العربي فلو عدنا قليلا الى الوراء وبالتحديد الى فترة السبعينات التي جاءت بكثير من المتغيرات اثرت على العلاقات الخليجية اليمنية، فمن ناحية انسحاب القوات المصرية من اليمن عام 1967م ووصول تيار محافظ الى الحكم في صنعاء في العام نفسه ،ثم حل النزاع بين الجمهوريين والملكيين طبقاً لأتفاق جدة عام 1970م،الى تهيئة الاجواء من اجل قيام علاقات طبيعية بين دول الخليج والجمهورية العربية اليمنية(اليمن الشمالي)،ومن ناحية ثانية ادى خروج الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن في تشرين الثاني عام 1967م ووصول الجبهة القومية الى الحكم في عدن ، ثم تبني الجبهة للايديولوجية الماركسية واعلانها العداء للانظمة المحافظة في دول الخليج ،ودعم جبهة تحرير ظفار للاطاحة بالنظام في عمان، كل ذلك ادى الى خلق حالة من التوتر وانعدام الثقة بين دول الخليج من جهة وبين النظام الاشتراكي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) من جهة ثانية .فقد بعثت الاوضاع الجديدة في اليمن الشمالي بعد اتفاق جدة عام 1970م موجة من التفاؤل في الشارع الخليجي لاسيما في اوساط المسؤولين والمثقفين في دول الخليج ، فمنذ اللحظة الاولى لاستقلالها عام 1971م بدات الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الكويت بمد جسور التعاون بينها وبين النظام في صنعاء ، وكانت المملكة العربية السعودية والكويت سباقتين في هذا المجال .ينظر: عبده حمود الشريف ، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، ط1 ، 2004 ، ص 23-24.

154- انشأ هذا المجلس باعقاب وصول ابراهيم الحمدي الى السلطة في اليمن الشمالي عام 1974م، ويضم كبار المسؤولين في البلدين ينعقد كل ستة اشهر من اجل تقييم العلاقات بين اليمن والسعودية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها . المصدر نفسه ، ص25-26.

155-المصدر نفسه ، ص26-27.

156- وذلك بسبب تخوف المملكة العربية السعودية من النفوذ السوفيتي في صنعاء ، الامر الذي دفعها الى الاعلان عن تعليق مساعداتها لليمن الشمالي الذي كان يعتبر بالنسبة لها منطقة عازلة ضد اليمن الجنوبي ، ويبدو ان المملكة العربية السعودية اخذت تحث اليمن الشمالي على قطع علاقاتها العسكرية مع حكومة موسكو للحيلولة دون تحول صنعاء الى معقل سوفيتي على حدودها الجنوبية الغربية ، الامر الذي رفضته اليمن الشمالية ، وقد قال رئيس الوزراء عبد العزيز عبدالغني في مقابلة صحفية في صنعاء اواخر عام 1979م ((الكل غضب منا ، ولكننا حصلنا على الاسلحة السوفيتية منذ الخمسينات ، وطالما ان هناك عملاً نقوم به

فينبغي ان يكون هناك مستشارون)) وحول هذا الموضوع قال حسن مكي وزيرالخارجية اليمني ((لدينا مصالحنا الخاصة وللأخرين مصالحهم الخاصة ايضاً، وهم جيراننا [يقصد المملكة العربية السعودية] غير انه ليس من الضروري ان تتطابق مصالحنا مع مصالحهم ، ولن اقول للسوفيت ان لايأتوا لأن احداً لايرغب في وجودهم هنا، ولن اقبل مطلقاً ان يبلغنا أحد عن كيفية التعامل مع الدول الاخرى)). نقلاً عن: اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق ، ص 97.

157-عبده حمود الشريف ، المصدر السابق ،ص 27.

158 -اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق، ص 142.

159-عبده حمود الشريف، المصدر السابق ،ص 38؛ اياد تركان ابراهيم اليوسف الدليمي، المصدر السابق،ص 144.

160- عبده حمود الشريف، المصدر السابق ، ص 39.

161-المصدر نفسه ،ص 39.

162-المصدر نفسه، ص40.

163- ويستند في ذلك. الى انه و منذ عام 1975م تقريبا ومشايخ حاشد المقربين من الأسرة السعودية الحاكمة يتلقون مبالغ شهرية طائلة يصل مجموعها إلى 60-80 مليون دولار سنويا كما أشار الدكتور غريغوري غوس مدرس العلاقات الدولية بجامعة فرمونت الامريكية وذلك في ستينات القرن العشرين وقد ذكر الباحث الآيرلندي فرد هاليدي أن بصمة رئيس الجمهورية العربية اليمنية الثالث، الرئيس إبراهيم حمدي كانت رفضه للتدخلات الخارجية في شؤون اليمن الداخلية، وبالفعل ماأن أُغتيل الحمدي حتى طلب احمد الغشمي وهو من حاشد بإعادة المرتبات الشهرية التي تدفعها الأسرة السعودية لمشايخ القبائل والتي أوقفها الحمدي ، لم تكن نية الحمدي معادية للسعودية فقد أراد أن يتبنى سياسة خارجية متوافقة مع الرياض لكنه تبنى سياسية داخلية معادية لمصالح مشايخ القبائل وحاشد تحديدا والتي من خلالها مارس النظام السعودي تأثيره على اليمن ' ولا تقتصر "المساعدات" على مشايخ قبليين بل إلى أعضاء أحزاب سياسية إذ تزايدت شبكة المحسوبية السعودية في اليمن منذ بداية الثمانينات ليصل مقدار هذه "المساعدات" إلى ثلاثة بليون ونصف بليون دولار سنوياً وعدد هولاء المرتبطين بالسعودية مباشرة يقدرون بالآلاف داخل البلاد ، إذ تلعب النخب القبلية وغيرها الدور الأكبر في العلاقات اليمنية –السعودية لإضعاف مركزية الدولة بأي وسيلة كانت والعوامل المساعدة لتحقيق الأهداف السعودية متوفرة في بلد مثل اليمن من سلاح وقبلية وأمية . قبائل اليمن. www.wikipedia.org ؛

؛ Bernard Haykel,saudia Arabia s yemenDilemma ,http://foreign affairs.com

عبده حمود الشريف، المصدر السابق ،ص 115.

164- المصدر نفسه ، ص 40.

165- للتفصيل ينظر: المصدر نفسه ،ص 42 ومابعدها.

166- المصدر نفسه ،ص 44.

167- المصدر نفسه ، ص 27.

168- اخذت الكويت على عاتقها بناء جامعة صنعاء وتجهيز الجامعة بالاثاث والكتب والمختبرات ، اضافة الى التعاقد مع المدرسين على حساب الحكومة الكويتية: المصدر نفسه ،ص 44.

169-المصدر نفسه،ص28-29.

170-المصدر نفسه ،ص28-29.

171-المصدر نفسه،ص 29.

172- في دراسة لمركز زايد للتنسيق، الامارات واليمن والتي ارتبطتا بعلاقات وطيدة وراسخة ، الارادة الصادقة لزايد وصالح مكنت من تحقيق انجاز نوعي للامة ، 15 يناير،2002م.

www.albayan.ae/across-the-uae/2002/01/15-1.1284270 .

173- الرؤوساء الثلاثة هم ابراهيم الحمدي واحمد الغشمي (اليمن الشمال)وسالم ربيع علي(اليمن الجنوبي.

174- عبده حمود الشريف، المصدر السابق ، ص30 ، ص115.

175- ينظر: في دراسة لمركز زايد للتنسيق ، الامارات واليمن ، المصدر السابق؛ عبده حمود الشريف،المصدر السابق ،ص45.

176- عبده حمود الشريف،المصدر السابق ،ص30.

177-المصدر نفسه، ص 45.

178- المصدر نفسه ، ص 31.

179- ففي 21 كانون الاول 1986م قام زايد بزيارة الى اليمن لأفتتاح سد مارب مع الرئيس علي عبدالله صالح الذي اكد في كلمة القاها عن شكره وامتنانه للشيخ زايد لمساعدته في انشاء هذا السد. للتفصيل ينظر: دراسة لمركز زايد للتنسيق ، الامارات واليمن،المصدرالسابق.

180- وقد وصلت تكاليف مشروع اعادة بناء سد مار بالى 80 مليون دولار، كما وصلت تكاليف تشييد هذا الطريق الى 40 مليون دولار،تحملتها كلها الامارات العربية المتحدة من خلال مكتب المشروعات بصنعاء . عبده حمود الشريف،المصدر السابق ، ص45.

181-المصدر نفسه ، ص 45.

182-المصدر نفسه ،ص 31.

183-المصدر نفسه ، ص 46 وما بعدها.

184-علاقة اليمن مع العراق علاقة تاريخية قديمة ، اتسمت هذه العلاقات بالتعاون الاقتصادي والثقافي بموجب اتفاقيات ومن بينها الاتفاقية الموقعة بين العراق واليمن بتاريخ السابع والعشرين من نيسان عام 1979م ، اما في مجال التعاون فعلى سبيل المثال كانت اليمن قد ساندت العراق في حربه ضد ايران عام 1980-1988 اذ ارسلت اليمن لواء من قواتها المسلحة حاربت الى جانب القوات العراقية ينظر: مجلس التعاون العربي ، موسوعة مقاتل من الصحراء ،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Tawn-arabe/sec02.doc_cvt.htm

185- تستند العلاقات بين مصر واليمن الى اساس واستراتيجيات قديمة ، وتعود اول اتفاقية موقعة بين البلدين الى عام 1945م وهي اتفاقية الصداقة والمودة ، وازدادت هذه العلاقات تطوراً بعد قيام النظامين الجمهوريين في مصر عام 1952م واليمن عام 1962م ، وفي العاشر من تشرين الاول تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك وعقب الثورة مباشرة دعمت مصر اليمن اقتصادياً وثقافياً بموجب اتفاقيات تخص كل المجالات . ينظر: التعاون الثنائي اليمني المصري،سفارة الجمهورية اليمنية بالقاهرة والمندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية ،

http://www.yemenembassy-cairo.com/yemen-egypt.asp

186- فقد احتضنت العاصمة صنعاء عام 1989 اجتماع قمة لدول مجلس التعاون العربي الذي ضم كلاً من الجمهورية العربية اليمنية ومصر والعراق والاردن ، وقد وقعت الاتفاقية الخاصة بتأسيس المجلس في 16 شباط عام 1989 . ينظر: نص اتفاقية مجلس التعاون العربي ، يوسف خوري، المصدر السابق ، ص 749- 751.

187- مجلس التعاون العربي ، موسوعة مقاتل من الصحراء ،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Tawn-arabe/sec02.doc_cvt.htm

188- حول موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت ينظر:المصدر نفسه،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Tawn-arabe/sec05.doc_cvt.htm؛ موقف الرئيس اليمني خلال الغزو العراقي للكويت /الحكام الذين يهربون من بلادهم لايستحقون ان يرجعوا اليها!! ،

http://alwatan.wordpress.com/2010/07/16/

189- عبده حمود الشريف،المصدر السابق ، ص 48 .